جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص

المحاكمة عن بعد

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية

من إعداد الطالبتين

- إدير نعيمة
- عباس كريمة

تحت إشراف الأستاذ

- د/ طارق بن مرغيد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: موساسب زهير، أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية ----------رئيسا

الأستاذ: د/ طار بن مرغيد، أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية ----مشرفا ومقررا

الأستاذ: بن سليمان محمد أمين، أستاذ مساعد قسم "ب"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية-----ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَقُل رَّبِّ أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِدۡقٖ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٖ وَٱجۡعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلۡطَٰنٗا نَّصِيرٗا ٨٠ ﴾

الإسراء: 80

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى أولا ونحمده كثيرا على أن يسّر لنا أمرنا
في القيام بهذا العمل.
كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير
إلى اللذين حملوا رسالة العلم والمعرفة
ولا يسعنا في هذا المقام إلّا أن نتوجه بالشكر الجزيل والإمتنان الكبير
إلى الأستاذ المشرف "بن مرغيد طارق" على تولّيه الإشراف على هذه المذكرة
وعلى كل ملاحظاته القيّمة
وجزاه الله عن ذلك كل خير،
كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الخاص إلى الأساتذة الكرام بشكل عام
ويطيب لنا تقديم خالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول
فحص وتدقيق هذه المذكرة.
وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وكل من ساعدنا على إتمامه،
وإلى كل من خصّنا بنصيحة أو دعاء.
نسأل الله أن يحفظهم وأن يجازيهم خيرًا.

الإهداء

نشكر الله الذي بفضله تمكنا من انجاز هذه المذكرة بالرغم من كل الظروف.

إلى سبب وجودي في الحياة إلى من تعجز الكلمات عن وصفها إلى من ساندتني وخطت معي كل الخطوات ويسرت لي الصعاب إلى من تحملت مشقة تعليمي أمي الغالية حفظها الله.

إلى من شاركتني مشواري الدراسي أختي العزيزة "خضرة"

إلى قرة عيني وفلذة كبدي ابنتي الغالية "سيدرة داسين"

إلى أهل الفضل علي أفراد عائلتي الذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والإرشاد.

إليك

يا من علمتني الكفاح

إليك يا من أذقتني طعم النجاح

إليك يا من أعطيتني درسا بان المجد للأقوى نفسا

إليك أيتها الحياة الدنيا

سأتحداك ما دمت حية.

الإهداء

إلى من قال فيهم المولى تبارك وتعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم:

﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ۚ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾

سورة العنكبوت، الآية 08.

إلى كل من يقطنون مملكتي الصغيرة

أمي ... أبي ... أخي

أحيا معهم الحاضر ... وأستشرف بهم المستقبل

إلى من كانوا ملاذي وملجئي، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

أحبائي وأصدقائي

إلى من لم أعرفهم ... ولم يعرفوني

إلى من سأفتقدهم وأتمنى ... أن يفتقدونني

إلى من أتمنى أن أذكرهم ... إذا ذكروني

إلى من أتمنى أن تبقى صورهم ... في عيوني

أهدي عملي هذا.

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

أولا: باللغة العربية

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ج: جزء.

د.ب.ن: دون بلد النشر.

د.س.ن: دون سنة النشر.

د.ط: دون طبعة.

ط: طبعة.

ص.ص: من الصفحة إلى الصفحة.

ص: صفحة.

ق.إ.ج.ج: قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

ق.م.ج: القانون المدني الجزائري.

ثانيا: باللغة الفرنسية

N° : Numéro.
Op-Cit : Ouvrage **P**récédemment **C**ite.
P : Page.
PP : de **P**age à la **P**age.
Ibid : Même **R**éférence **P**récédent **C**ite**.**

مقدمة

إن التطور التكنولوجي الذي شهدته البشرية في السنوات الأخيرة قد عم على جميع الميادين بما في ذلك مجال الاتصال حيث برز تأثيره على الأنظمة القانونية، سواء من الناحية التشريعية والتنظيمية باعتباره حامي للحقوق والحريات الفردية والعامة، أو من الناحية الخدماتية كونه مرفقا عاما يقدم خدمات عمومية للمواطنين والمؤسسات العامة والخاصة، وفي هذا الإطار فإن إصلاح العدالة وعصرنتها لا يمكن فصلهما عن بعضهما، إذ يفرض على أي نظام قانوني استعمال وسائل وتقنيات معاصرة وحديثة لتحسين أداء أجهزة العدالة في إطار تعاملاتها الداخلية داخل القطاع الواحد من جهة، وتسهيل الاستفادة من خدماتها وتعاملاتها مع المواطنين والقطاعات الأخرى من جهة ثانية، ومن بين التطبيقات الحديثة التي اعتمدتها العدالة الجزائرية في إطار تطوير منظومتها القضائية تقنية استعمال المحادثات المرئية في الجهاز القضائي ومفاده هو استخدام الوسائل السمعية البصرية في النظر في الدعاوي الجزائية وفق ما تمليه الإجراءات القانونية.

ونظرا لما يشهده العالم في الآونة الأخيرة من أزمة صحية عالمية جراء تفشي فيروس كورونا المستجد فان اللجوء إلى نظام المحاكمة المرئية عن بعد أصبح ضرورة لا غنى عنها لضمان عدم توقف الجهاز القضائي عن أداء وظيفته والمحافظة على الصحة العامة وذلك باتخاذ جميع التدابير الوقائية للحد من انتشار هذا الوباء.

ولقد أثارت تقنية المحاكمة المرئية عن بعد جدلا كبير من الناحية التطبيقية لدى الممارسين لاسيما المحامين والقضاة حول كيفية استخدامها في التحقيق والمحاكمة الجزائية، ومدى انعكاساتها على المحاكمات الجزائية، ومدى تأثيرها على ضمانات المحاكمة العادلة.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الصورة الكلية لتقنية المحادثة المرئية عن بعد في قطاع العدالة والضمانات القانونية والإجرائية لهذه التقنية في مراحل الدعوى الجزائية من حيث إجراءات مرحلة التحقيق والمحاكمة.

- بيان مدى دور تقنية المحاكمة عن بعد في صيانة وتحقيق محاكمة عادلة خلال سير الدعوى الجزائية.
- التعرف على العقبات القانونية التي تخلفها تقنية المحاكمة عن بعد التي تقف عائقا على حسن سير الدعوى الجزائية.
- التعرف على الأساس العملي لتقنية المحاكمة عن بعد في كون الأطراف ينتمون افتراضا إلى النطاق الجغرافي يتمثل في قاعة المحكمة عن طريق الحضور الالكتروني مما جعل إعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد يطرح المسالة القانونية التي تتعلق بمدى احترام هذه التقنية لمبادئ المحاكمة العادلة.
- التعرف على العلاقة الترابطية بين استعمال تقنية المحاكمة عن بعد وتطوير مرفق العدالة

إن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع هي رغبتنا في تناول المواضيع التي تخص المحاكمة وعلاقة الموضوع بتخصصنا الأكاديمي وكذا كون موضوعنا جديد يشمل تقنية حديثة فرضها التطور التكنولوجي الحالي وضرورة تكيف التشريعات الوطنية مع هذا التطور والاهم هو تسليط الضوء على مدى مشروعية تقنية نظام المحاكمة المرئية عن بعد في ظل الأزمة الصحية العالمية.

إشكالية البحث

إشكالية موضوع البحث تتمحور حول ماهية تقنية المحاكمة عن بعد: **وهل يمكن اعتبار المحاكمة عن بعد تجسيد لسرعة الاجراءات أم إهدار للضمانات؟ وما هو مدى توافق المشرع الجزائري في تكريس هذه التقنية؟**

المناهج المتبعة

من أجل محاولة الإجابة على هذه الإشكالية يتم اعتماد المنهج الوصفي لتوضيح فكرة مفهوم تقنية المحاكمة عن بعد وبيان أساسها القانوني وكذا المنهج الاستقرائي من خلال دراسة تدخلات المشرع الجزائري لتكريس هذه التقنية.

لذا سوف يتم تقسيم هذا الموضوع إلى فصلين أساسيين يتضمنان الإطار المفاهيمي للمحاكمة الجزائية عن بعد في قطاع العدالة **(الفصل الأول)**، ثم دراسة مجالات تطبيق المحادثة المرئية عن بعد ومدى تأثيرها على ضمانات المحاكمة العادلة **(الفصل الثاني)**.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمحاكمة الجزائية عن بعد في قطاع العدالة

المبحث الأول

ماهية تقنية المحاكمة الجزائية عن بعد

إن تقنية المحادثة المرئية عن بعد هي تقنية تعتمد وضيفتها على الانترنيت لتسهيل وتحفيز الاتصال والتواصل في قاعة الجلسات والمؤسسات العقابية، لذلك نتطرق في المطلب الاول إلى المقصود بهذه التقنية والمطلب الثاني إلى اسس وعناصر هذه التقنية[1].

المطلب الأول

المقصود بتقنية المحاكمة الجزائية عن بعد

إن التطور التكنولوجي السريع في شتى مجالات الحياة، فرض على المرافق العمومية الخدماتية استحداث آليات حديثة تمكنها من تقديم خدماتها بشكل أفضل وأسرع في ظل تزايد حاجيات المواطنين، ومن بين المرافق العامة التي تولى اهتماما في مختلف الدول مرفق العدالة، الذي أصبح اليوم يعتمد على عدة تقنيات حديثة لتقديم خدماته المختلفة أبرزها تقنية المحادثات المرئية أثناء التحقيق والمحاكمة وعليه سنحاول في هذا المطلب الإحاطة بإطارها المفاهيمي.

سنتطرق إلى تعريف ونشأة المحاكمة الجزائية عن بعد في الجزائر **(الفرع الأول)**، وكذا التشريعات المقارنة **(الفرع الثاني)**.

[1]–بختي ابراهيم، التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، د.ط، دار ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص26.

الفرع الأول

تعريف المحاكمة عن بعد

تعتبر المحاكمة عن بعد خطوة متقدمة في أصول المحاكمات الجزائية الحديثة في تشريعات بعض الدول مثل تونس، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الاردن، المغرب ...الخ[2]، حيث عرفت هذه الدول تطورا كبيرا في ضمان حماية وتحصين تقنية المحادثة المرئية عن بعد التي أكدت الارتقاء إلى مستويات أفضل لتجعل النظام القانوني فيها يعبر عن سمو مبدآ دولة الحق والقانون.

نشير إلى أن المحاكمة عن بعد هي كل وسيلة أو الية حديثة لمباشرة إجراءات التحقيق، يتم الاستعانة بها في بعض الحالات لسماع الشهود، والمتعاونين مع العدالة لكشف غموض الجرائم الخطيرة لاسيما المنظم منها بل يتعدى ذلك إلى محاكمة المتهمين رغم تواجدهم داخل المؤسسة، وبمعنى أخر هي اجراء محاكمة وفقا لمتطلبات القانونية والإجرائية لأطراف الدعوى الجزائية[3].

حيث تتم عملية المحاكمة عن بعد عبر أجهزة الكترونية متطورة وكميرات رقمية تقوم بإرسال صور عالية الجودة ومع وجود شبكة معلوماتية سريعة وامنة وسرية تابعة لوزارة العدل[4].

---

[2]–المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة وحق الدفاع المقدس، المتوفر على الموقع: https://www.ammonnews.net، تم الاطلاع عليه: 2021/05/21، على الساعة 22:00.

[3]–التوقيع الالكتروني والمحاكمة عن بعد في القانون 04-15، المتوفر على الموقع: https://www.pochkettlawsblogsport.com، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2021/05/25 على الساعة 00: 13.

[4]–المحاكمات القضائية عن بعد في زمن الجائحة العدالة امام خيار الضرورة، المتوفر على الموقع: https://www.ultraswat.com، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2021/05/25 على الساعة 13:00.

وتجرى المحاكمة عن بعد من خلال نقل حي ما بين القاعة المخصصة داخل المؤسسة العقابية وقاعة المحكمة، وذلك بهدف الاستغناء عن نقل المتهمين المعتقلين على ذمة القضية كل مرة من مكان الاعتقال إلى قاعة المحكمة والاستعانة عن ذلك بالتواصل معهم عن بعد[5].

الفرع الثاني

نشأة المحاكمة الجزائية عن بعد في الجزائر والتشريعات المقارنة

يعود أساس استخدام المحادثات المرئية عن بعد في قطاع العدالة على المستوي الدولي، إلى الاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية في المسائل الجزائية التي اقرها الاتحاد الاوروبي في 30نوفمبر 2000، المعدلة للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المنعقدة سنة1959، والتي أقرت استعمال هذه التقنية في التحقيق عن بعد وحصرها في سماع الشهود وتبادل تقارير الخبراء بين الدول المنظمة للاتحاد الأوروبي والمتعاقدة فيما بينها في مجال التعاون القضائي، وجعلت استخدامها في في هذا الشأن مرتبطا بحالة الضرورة عند ثبوت عدم ملائمة أو استحالة انتقال الشاهد أو الخبير إلى الدول التي تطلب حضوره أمام سلتطها القضائية.

كما أقرت الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية هي الأخرى استخدام هذه التقنية بإتاحة الإدلاء بالشهادة على نحو يكفل سلامة الشهود والخبراء والضحايا عن طريق استعمال التكنولوجيات الحديثة التي تضمن سلامتهم، إضافة إلى ذلك فان النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية اقر استخدامها في حالات الإدلاء بالشهادة والإفادة الشفوية بواسطة تكنولوجيا العرض المرئي أو المسموع مع مراعاة قواعد الإثبات وحقوق المتهم.

---

[5]–شروع لتقنين المحاكمات عن بعد في المغرب، المتوفر على الموقع:https://legalagenda.com، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2021/05/25 على الساعة 16:00.

وعلى العموم فان العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالمحاكم والقضايا الجنائية قد تبنت استخدام هذه التقنية لما لها من ايجابيات في تسهيل عمليات المحاكمة والتحقيق وسماع الإفادات خاصة إذا تعلق الأمر بالجرائم الدولية[6].

وهوما اقترح في المؤتمر الثالث عشر لمنع ا لجريمة والعدالة الجنائية المنعقد في الدوحة والذي دعا إلى توسيع استخدام أشكال جديدة من التكنولوجيا بما في ذلك المنصات الالكترونية حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز قدرات تلك الدول الأعضاء على تبادل المعلومات نحو مزيد من التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والدولية[7]

أما على صعيد القوانين الوطنية الداخلية فان الأساس القانوني موجود في قوانين عدة دول استخدمت هذه التقنية، فقد اقر القانون الايطالي استعمالها بموجب المرسوم 306 الصادر سنة 1992 المتضمن كيفيات استعمال تقنية المحادثات المرئية في التحقيق الجزائي، وبموجب هذا القانون أصبح بإمكان الجهات القضائية الايطالية سماع الشهود ومختلف الإفادات الأخرى المتعلقة بالمتعاونين مع جهاز العدالة شفويا وتلفزيونيا، وهذا لمحاربة عصابات المافيا، وقد صدر هذا القانون لحماية الشهود والمتعاونين من مخاطر الانتقام، وبذلك شكل هذا القانون ضمانة لحماية كل من يساهم في التحقيق الجزائي خاصة باستعمال تقنية المحادثات المرئية.

ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه التقنية في الإجراءات القضائية على نطاق واسع، سواء في المجال الدولي عن طريق المساعدة القضائية الدولية، أو في المسائل الجزائية، وما تضمنته الاتفاقات الدولية المبرمة بين الدول مع الولايات الأمريكية المتحدة، بشان استعمال تلك التقنية في المجال الجزائي أو المجال الداخلي من خلال ما أصدرته

---

[6]–ذباح إسماعيل، تقنية المحادثات المرئية عن بعد في قطاع العدالة بالجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة. محمد البشير الابراهيمي برج بوعريرج، 2019، ص03.

[7]–مرجع نفسه، ص03.

معظم الولايات من قوانين داخلية تجيز استعمال تلك التقنية فالتحقيق والمحاكمة عن بعد، مراعية في ذلك التقليل من الضغط النفسي والذهني الذي يمكن أن يتعرض له الطفل خلال استدعائه لأداء الشهادة خاصة عند مواجهته بالمتهم أو المجني عليه.

وعموما فقد استخدمت اغلب الدول المتطورة هذه التقنية، من خلال إدراجها في قوانينها الداخلية بعد المصادقة على المعاهدات والمواثيق الدولية التي تقرها، على أن بعض الدول قد اكتفت بتطبيقها على مستوى محلي في بعض الأقاليم فقط وفي قضايا معينة، غالبا ما يكون لها علاقة بمراعاة الحالة النفسية لشريحة الأطفال ولتفادي مواجهتهم بالمتهمين في حال ما إذاأدلو بشهاداتهم أوإفادتهم حول جريمة أو قضية ما، فيما بقيت دول العالم الثالث بعيدة عن استعمال هذه التقنية بسبب بعدها عن التكنولوجيا وضعف إمكانياتها التقنية وارتفاع تكلفتها في ظل تواضع اقتصاديات تلك الدول، إلا انه ومع مطلع العشرية الثانية من هذه الألفية، بدأت بعض الدول النامية في استعمال هذه التقنية وأدخلتها تشريعيا وعمليا في أنظمتها العدلية ولو بشكل محدود[8].

أما في الجزائر فإقرار استعمال هذه التقنية قد تأخر إلى غاية صدور القانون 03/15المتعلق بعصرنة العدالة لسنة 2015 من خلال جملة من الإجراءات من بينها استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية[9].

وفي تاريخ 2015/10/07 حاضت المحكمة الابتدائية للتقليعة التابعة لمجلس قضاء تيبازة أول محاكمة مرئية عن بعد "اختيارية" دون نقل المتهم إلى قاعة الجلسات في خطوة تعد سابقة في تاريخ العدالة الجزائية وتندرج العملية في إطار مواصلة العدالة الجزائرية

[8]–ذباح إسماعيل، تقنية المحادثات المرئية عن بعد في قطاع الجزائر بالجزائر، مرجع سابق، ص 04.

[9]–انظر الأمر رقم03/15، المؤرخ في1فيفري2015 المتعلق بعصرنة العدالة، ج ر ج ج، عدد 06، لسنة 2015.

لعصرنة القطاع من خلال سن قانون العصرنة في 2015.الذي يسمح باستعمال تكنولوجيات العدالة والاتصال في القطاع على امل تحقيق العدالة الالكترونية[10].

المطلب الثاني

أسس وعناصر المحاكمة الجزائية عن بعد

بعد التطرق إلى التعريف ونشأة المحاكمة عن بعد، أين تعرفنا على منظومة هذه التقنيات بشكل مباشر لضمان العدالة لأفراد المجتمع، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أسس **(الفرع الأول)**، وعناصر المحاكمة الجزائية عن بعد **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

أسس المحاكمة الجزائية عن بعد

إنّ بداية استعمال تكنولوجيا الاتصال في قطاع العدالة كان مع الشهود والخبراء وذلك بغرض حمايتهم وهذا ما تبناه المشرع الجزائر بموجب المادة 65مكرر 27 من قانون الإجراءات الجزائية في الجرائم المنظمة والفساد والإرهاب[11]، ثم تطور الأمر ليتم استخدام هذه التقنيات في التحقيق والمحاكمة. وذلك من خلال القوانين الداخلية والأجنبية لذلك نتطرق لأسس استخدام تقنية المحادثة المرئية لمحاكمة جزائية عن بعد في التشريعات المقارنة، نتطرق للأسس استخدام تقنية المحادثة المرئية للمحاكمة الجزائية عن بعد في الإتحاد الأروبي.

---

[10]–انطلاق اول محاكمة مرئية عن بعد بمحكمة القليعة:https://www.elhiwar.dz، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2021/05/27 على الساعة 23:00.

[11]–المادة 65 مكرر27، أمر رقم 66–155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر.ج.ج عدد 40، الصادر في 8 جويلية 1966، المعدل والمتمم بالأمر رقم 17–06 المؤرخ في 27 مارس 2017، ج.ر.ج.ج عدد 20، الصادر بتاريخ 19 مارس 2017.

أولا: أسس استخدام تقنية المحادثة المرئية لمحاكمة جزائية عن بعد في التشريعات المقارنة

من أبرز الدول التي اعتمدت على تقنية المحادثة المرئية في المحاكمة الجزائية عن بعد من قبل العديد من التشريعات المقارنة ألا وهي:

1. القانون الكندي

بموجب أحكام المواد 537 من القانون الجزائي الكندي أجازت المادة 1/650-1 و/1-2 على استخدام هذه التقنية في مرحلة المحاكمة لتضيف المادة 23/715-24 إمكانية استبدال الحضور الشخصي في الجلسة بالحضور الرقمي عن طريق الاتصال عن بعد[12].

2. الاتحاد الأوروبي

لقد قضت المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية الجديدة للمساعدة القضائية في المسائل الجزائية التي اقرها المجلس الأوروبي أين قضت هذه المادة استخدام تقنية الاتصال عن بعد كطريقة للتحقيق الجزائي وقد حدد الاتفاقية اللجوء إلى استخدام تقنية الاتصال عن بعد في المسائل الجزائية عند الضرورة.

كانت الاستجابة الاولى لمقتضى هذه المادة من قبل المشرع الايطالي والتي اعتمدها خصيصا لمواجهة الجرائم المنظمة لمافيا إيطاليا من خلال تجهيزها لكافة الوسائل اللازمة لتفعيل هذه التقنية وذلك استنادا لنص المادة 147 من قانون الإجراءات الجزائية لسنة 1998[13].

---

[12]-طباش عزالدين، أثر تكنولجيا الاعلام والاتصال على القانون الجنائي، مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، جوان 2021، ص174.

[13]-أنظر المادة 147 من قانون الإجراءات الجزائية الإيطالي، لسنة 1998.

ثانيا: الاتحاد الأوروبي

إن استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية تجد أساسها القانوني في ظل الاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية في المسائل الجزائية التي اقرها مجلس الاتحاد الأوروبي التي أقرت استعمال هذه التقنية في التحقيق الجزائي عن بعد وحصرتها في سماع الشهود وتبادل تقارير الخبراء بين الدول المنظمة للاتحاد الأوروبي والمتعاقدة فيما بينها في مجال التعاون القضائي وهذه التقنية التكنولوجيا الحديثة أساسها في القانون الوطني الداخلي ضمن مجموعة من الدول التي استخدمتها القانون الإيطالي الذي يعد اول من استعمل هذه التقنية بموجب المرسوم رقم306الصادرسنة 1992المعدل لقانون رقم 356لسنة 1992 المتضمن كيفيات اجراء هذه التقنية في التحقيق الجزائي عن بعد، وبموجب هذا القانون الإيطالي أصبح بإمكان سماع الشهود مع جهاز العدالة شفويا وتلفزيونيا وهذا لمحاربة عصابة المافيا وقد صدر هذا القانون لحماية الشهود والمتعاونين من مخاطر الانتقام التي قد يتعرضون لها في حالة الحضور الشخصي[14].

-كما ان التشريع الفرنسي هو الاخر نص على استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة وذلك في المادة 71/706 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي المعدلة بقانون رقم 1436 لسنة 2009 الذي اقر عند استدعاء ظروف القضية أو التحقيق لذلك أو قيام حالة الضرورة لاستخدام تقنية المحادثة المرئية المسموعة[15].

---

[14]-عمارة عبد الحميد، استخدام تقنية والمحادثة المرئية عن بعد في التحقيقي والمحاكمة الجزائية كلية الحقوق – جامعة الجزائر 1، 2018، ص.ص 62-63.

[15]- أنظر المادة 71/706 من القانون الإجراءات الجزائية الفرنسي المعدل والمتمم بقانون رقم 1436 لسنة 2009.

وهناك من الدول التي اخذت بتطبيق هذه التقنية بشكل محدود داخل اقليمها خاصة في مجال محاكمة الاحداث مثل بريطانيا وتعد بلجيكا من الدول التي طبقت هذه التقنية بشكل محدود خارج إقليمها (قضية الوزير البلجيكي "andro cool").

الفرع الثاني

عناصر المحاكمة عن بعد

من الطبيعي ان تتجه الجهات القائمة على ادارة نظم القضاء في العديد من الدول إلى ادخال المعلوماتية في انشطة القاضي وفي نظام ادارة المحاكم ومراكز التحكيم وكذا اتجاه نظم العدالة الجنائية إلى الاعتماد على المعلوماتية في تنفيذ وتسيير اعمالها لزيادة فعاليتها وتضييق وقت انجاز مهامها لمواجهة مشكلات تراكم الاعمال وتزايدها[16]، لذلك يتوجب لتطبيق إجراءات التقاضي من خلال المحكمة الالكترونية وجود ثلاثة عناصر أساسية لهذه المحكمة ألا وهي:

أولا: قضاة المعلومات

وهم مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين يباشرون المحاكمات من خلال موقع منهم لدى المحكمة الالكترونية، والتي لها موقع الكتروني على الانترنيت ضمن نظام قضائي يمكن عليه

دائرة المعلوماتية القضائية، ويباشر هؤلاء القضاة تطبيق إجراءات التقاضي عن بعد وتدوينها في ملف الدعوة الالكترونية وهي مكنة الوصول إلى إثبات الحق –موضوع الدعوى– من خلال مجموعة متطورة من الإجراءات الالكترونية يصدر الأمر بها من القاضي إلى مجموعة من الموظفين المتخصصين بالعمل الحاسوبي والمعلوماتي، والذين

[16]–سياب حكيم الاعلام الالي والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ط.1، دار وائل للنشر والتوزيع، جامعة جيجل 2014، ص 155.

يطلق عليهم اسم كتبة المواقع الالكترونية للقيام بتحضير المتداعيين أو وكلائهم ومباشرة المحاكمة ويتم تدوينها الكترونيا بالصوت والصورة، بحيث يستمع القاضي ألمعلوماتي لأقوالهم ومرافعاتهم ودفاعاتهم وكذلك الاتصال بالموظفين والاستفسار منهم بما يتعلق بالأمور الإدارية والإجرائية المتعلقة بالدعاوى مع استمرار عملية التصوير، والتي تنقل إلى موقع الدائرة المعلوماتية القضائية وبيان مضمونها للخصوم ضمن هذا النظام[17].

ثانيا: إدارة الموقع وكتاب الموقع الالكتروني للمحكمة الجزائية عن بعد

يعتبر نمو استخدام الانترنيت من العلامات التي تطبع معاملاتنا حاليا ما افرز وسائل قانونية مهمة جدا اين نفصل كل واحدة على حدى[18].

1. إدارة المواقع والمبرمجية

وهم مجموعة من الإداريين المتواجدين خارج قاعة المحكمة، يكون من أهم واجباتهم متابعة سير إجراءات المحاكمة ومعالجة الأعطال التي قد تحدث في الأجهزة والمعدات اثناء المرافعة، وكذلك معالجة الأخطاء الفنية قبل وقوعها واحباط محاولة دخول المخربين على موقع المحكمة بالإضافة إلى مساعدة الكتبة بتنفيذ واجابتهم التقنية[19]، حيث يتم تجميع كافة الانشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية كلها في موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنيت[20].

---

[17]–طباش عزالدين، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على القانون الجنائي، مرجع سابق ص183–184.

[18]–فاتن حسين حوى المواقع الالكترونية والحقوق الملكية الفكرية جامعة دار الثقافة للنشر والتوزيع بيروت العربية الطبعة الاولى عمان 2010، ص 82.

[19]–طباش عزالدين أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على القانون الجنائي مرجع سابق ص 184.

[20]–طعباش امين الحماية الجنائية للمعاملات الالكترونية مكتبة الوفاء القا نونية الطبعة الاولى الاسكندرية 2015 ص 26.

2. كتبة المواقع الالكترونية

وهم مجموعة من الموظفين الحقوقيين والمتخصصين أيضا بتقنيات الحاسوب والبرمجيات وتصميم وإدارة المواقع الالكترونية، مؤهلين للعمل في هذا المجال ويمارسون واجبات عديدة في العمل القضائي الاجرائي، نذكر أهمها وكالتالي:

-تسجيل الدعاوى وارسالها مع ما تتضمنه من ادلة اثبات أو أي وثائق أخرى يمكن ارسالها بواسطة الماسح الضوئي والاحتفاظ بالأصل لغرض إرساله للمحكمة في حالة طلبها له.

-تجهيز جدول موعد الجلسات.

-استفاء الرسوم الكترونيا بإحدى وسائل الدفع الالكتروني.

-الاتصال بأطراف الدعوى وتبليغه بالحضور في مواعيد انعقاد الجلسات بعد التأكد من صفة كل منهما، سواء كانوا أطراف الدعوى قبل ادخالهم إلى موقع المحكمة أمام القاضي

3. المحاميين المعلوماتيين

هذا المصطلح يطلق على المحامي الذي يحق له تسجيل الدعوى والترافع في هذه المحكمة، وهو يمثل نوع حديث من أنواع الممارسة المهنية للمحاماة لأنه يحمل رخصة من المحكمة المختصة لحصوله على شهادة بمعرفة علوم الحاسوب ونظم الاتصال وتصميم البرامج والمواقع الالكترونية، مع ضرورة وجود الأجهزة والمعدات الحاسوبية المرتبطة بشبكة الاتصالات الدولية من خلال مزود الخدمة في مكاتبهم الخاصة، لتمكنهم من أداء واجباتهم بالشكل الذي يؤدي فيه المحامي رسالة إلقاء بشفافية وبمهنية[21].

[21]-طباش عز الدين، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على القانون الجنائي، ص 185.

المبحث الثاني

أثار اللجوء إلى المحادثة المرئية عن بعد واهم مبررات الاتجاه المؤيد والرافض لهذه التقنية

المطلب الأول

الآثار السلبية والايجابية للمحاكمة الالكترونية على المحاكمة العادلة

إن تطبيق تقنية المحاكمة الإكترونية في الخصومة القضائية في صورها المختلفة سواء التقليدية منها أو الالكترونية ماهي الا انعكاس لظروف المجتمع وتطوره ومدى تاثرها بالتقنيات السائدة في محيطها فلا شك ان تتبع حركة تطور القانون يؤكد حقيقة ارتباطه بالمستجدات التكنولوجية في المجتمع فانه من الطبيعي ان يستجيب القانون والمجتمع

بشكل سواء ايجابي أو سلبي للتقنية المحادثة المرئية عن بعد لذلك سوف نتطرق في الفرع الاول والثاني إلى الآثار الايجابية والسلبية لهذه التقنية[22].

وتطوير مرفق القضاء لمالها من انعكاسات إيجابية فتسهيلا لإجراءات والفصل في القضايا، من أجل تحقيق العدالة بين المواطنين بأقصر الطرق وأسرعها وهو ما دفع بأغلب التشريعات لتبنيها والاعتماد عليها، إلا أنها في بعض الأحيان تعد نقمة خصوصا أنها تمس ببعض الخصوصيات التي تنفرد بها المحاكمات الجزائية عن غيرها من المحاكمات المدنية، ولذلك سنحاول في هذا المبحث استنباط أهم الآثار الإيجابية والسلبية للمحاكمة الالكترونية على المحاكمة العادلة.

[22]–سياب حكيم الاعلام الالي والقانون، مرجع سابق، ص 155.

الفرع الأول

الآثار الإيجابية للمحاكمة الالكترونية على المحاكمة العادلة

أولا: تكريس السرعة والدقة في إجراءات المحاكمة الالكترونية على المحاكمة العادلة

تساهم تقنية المحادثة المرئية عن بعد عبر شبكة الانترنيت بشكل فعال في اتمام اجراءات المحاكمة بين الطرفين على وجه السرعة[23].

إن تفعيل تقنية المحادثة المرئية عن بعد سيعفي من التخلف عن حضور الجلسات وتسهل الاستعلام عن المعاملات القضائية المختلفة، مما يخفف من الازدحام في المحاكم كما يخفف من المشاحنات بين الخصوم في جميع أنواع الدعاوى وتوفير الوقت والجهد بالنسبة للقضاة بالادخار نشاط القاضي وعدم هدره في تهدئة الخصوم وإفهامهم طلبات المحكمة، ويساهم كذلك في تحسين أداء القضاة عبر استخدام أنظمة الكترونية قانونية واجتهادات قضائية تحتوي على النصوص القانونية والاجتهادات القضائية لإصدار حكمه.

تعمل المحكمة الالكترونية على غلق أبواب التخلف عن الحضور الجلسات لإطالة أمد التقاضي وتقطع الطريق لافتعال الأعذار لكسب الوقت من الخصم المماطل[24].

ولا تستوجب الخصوم الحضور لجميع الجلسات اذ يتعرض الكثير منهم لتعطيل بسب تأخير الجلسات أو تأجيلها.

---

[23]–سياب حكيم الاعلام الالي والقانون، مرجع سابق، ص 158.

[24]–طباش عز الدين، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على القانون الجنائي، ص 159.

ثانيا: تحسين شروط عمل الجهاز القضائي ووجود الخدمات المقدمة للمتقاضين

تحقق تقنية المحادثة المرئية عن بعد مميزات عديدة منها تقليل مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم وامكانية ربط الدعاوى بين المحاكم[25]، وهذا ما جعل القانون المعاصر يعترف بالمعاملات الالكترونية وما صاحبها من إيجابيات على جميع الأصعدة وهذه التقنية عادت بالفائدة على الجهاز القضائي والعدالة عموما. فتسمح المحاكمة الالكترونية بادخار نشاط القاضي الذي يهدر الكثير في تهدئة الخصوم، كما انه في تلقي لوائح الدعوى عبر البريد الالكتروني وتبادلها بين الخصوم بإشراف قضائي، تسهل على المحكمة في جمع خيوط الدعوى ودراستها وتساهم كذلك في زيادة عدد الدعاوى التي ينظرها القاضي في اليوم الواحد[26]، وتقديس وتوفير الحماية ضد التعسف[27].

ان تعامل القاضي سيكون مع المستندات الالكترونية في المراحل الأولى للدعوى وهو ما يضمن الارتقاء بأداء القضاة، فاعتماده على برامج الكترونية قانونية تحتوي على النصوص القانونية والاجتهادات القضائية لإصدار أحكامه، سيساعده في التغلب على ضيق الوقت وضخامة الاعمال المستندة إليه باستخدامه للتقنيات الحديثة. ان الاعتماد على تقنية المحادثة المرئية سيرفع الضغط على القاضي الجزائي، فعدد الملفات التي يتم ارجاء الفصل فيها يوميا كبير تخص في غالب الأحيان سجناء في مؤسسات عقابية بعيدة عن المحكمة بعيدة عن محكمة الاختصاص وستسمح بالفصل في الملفات العالقة، ومن أكثر المستفيدين من خدمة التقاضي المرئي المحبوسين النساء، وذوي الدخل المحدود والاحداث، فانتقال المتهم من المؤسسة العقابية من أهم الأسباب المؤدية إلى بطئ المحاكمات الجزائية، كما أن هذا النوع من التقاضي يقضي على الحاجة لانتقال الموظفين المختصين من السجون إلى

---

[25]–سياب حكيم الاعلام الالي والقانون مرجع سابق ص 159.

[26]–طباش عز الدين، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال، مرجع سابق، ص 159.

[27]–عبد المجيد العكيلة، الضبطية القضائية دراسة تحليلية تأصيلية نقدية مقارنة في القوانين العربية والاجنبية دار الثقافة للنشر والتوزيع جامعة عين الشمس الطبعة الاولى عمان 2010، ص 315.

المحاكم المختصة كما تختصر المحاكمة الالكترونية على المحامي كثيرا من المراجعات الإدارية غير الضرورية للمحاكم ودواوينها فباستطاعته وهو في مكتبه الدخول إلى موقع المحكمة للاطلاع على ملف الدعوى ودراسته ومتابعته مما يؤدي نجاحه في أداء عمله والارتقاء بأدائه إلى اعلى مستوى وتتجلى أهمية المحاكمة الجزائية مع العدالة [28]، في – إقرار صحة المعاملات التي تجري بواسطة تكنولوجيا المعلومات الجديدة[29].

ان الاستعانة بهذه التقنية في سماع الشهود والمتهمين المتعاونين مع العدالة ستفيد العدالة الجزائية في القبض على الجناة فاستخدامها سيحميهم أكثر ويضمن عدم الانتقام منهم في حالة كشف هويتهم فهذه التقنية تعتبر أكثر امنا من الإجراءات التقليدية وعليهم تتجه اغلب التشريعات لاستخدامها في التحقيق والمحاكمة الجزائية للأحداث، وذلك لتفادي الآثار النفسية الضارة التي تصاحب حضور القاصر بشخصه لجلسات المحاكمة وأمام الجميع.

ويمكن التقاضي الالكتروني من الاستعانة بقضاة خارج السلك القضائي من أمثال أساتذة كليات الحقوق ونحوهم وذلك من خلال اسناد بعض جلسات التقاضي اليهم واستشارتهم في بعض القضايا وهذا ما يسرع في انجاز كثير من القضايا ويخفف العبئ على القضاة وكذا إمكانية متابعة اعمال التفتيش القضائي بكل يسر وسهولة اذ بإمكان المفتش القضائي الدخول على الموقع المخصص للقاضي ثم النظر في عدد القضايا المنجزة وطبيعة الاحكام الصادرة بل ويمكنه الحضور المباشر للجلسات القضائية حال نقلها مباشرة عبر الانترنت وهو في مكانه دون الحاجة لتكبد عناء السفر أو الانتقال بالإضافة أيضا لتقليل

[28]–طباش عز الدين، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على القانون الجنائي، ص160–161.

[29]–امير فرج يوسف الجرائم المعلوماتية على شبكة الانترنيت دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية 2009 ص 530.

التجاوزات التي تحصل عادة اثناء التقاضي سواء كانت تلك التجاوزات من الخصوم أو من القضاة[30].

وبرغم النقل المباشر والسريع فان احكام قانون العقوبات لم تتطور بنفس سرعة تطور التكنولوجيا[31].

الفرع الثاني

الآثار السلبية للمحاكمة الالكترونية على المحاكمة العادلة

أولا: المساس بمبدأ حرية القاضي الجزائي في الاقتناع

يقصد بحرية الاقتناع ان القاضي لا يتقيد باتباع وسائل أو أدوات معينة للكشف عن الحقيقة وانما له ان يسلك الطريق الذي يراه مناسبا للوصول إلى الحقيقة والكشف عنها ومفاد ذلك ان القاضي الجنائي له سلطة قبول أي دليل يحقق لديه الاقتناع فمن واجبه ان يستمد وسيلة اثبات الوقائع من أي مصدر وبتالي فان مبدأ الاقتناع الشخصي يعطي للقاضي الجزائي الحرية الكاملة في تكوين عقيدته وبناء حكمه على ما طرح امامه من ادلة في الجلسة ويسمح للقاضي بالان يقدر قيمة هذه الأدلة المعروضة عليه تقديرا عقلانيا منطقيا يبني عليه إقناعه مستهدفا الحقيقة وتمحيص أكيد للدليل يساعده في ذلك تكوينه الثقافي والقانوني وحنكته وذكائه غير ان حرية القاضي الجزائي ليست مطلقة وإنما مقيدة اذ يلتزم القاضي بتبيان الأسباب التي قادته إلى الحكم سواء من حيث القانون أو من حيث الواقع هذه الأسباب تخضع لرقابة جهة الطعن بالنقض التي تتأكد من توفر شروط تطبيق المبدأ تطبيقا صحيحا وان القضاة لم يؤسسوا اقتناعا تحكيميا والذي من شانه المساس بقرينة البراءة وتشكلا لمحاكمة الالكترونية في القضايا الجزائية هاجس من شانه المساس بمبدا حرية

---

[30]–طباش عز الدين، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على القانون الجنائي، ص161.

[31]–عفيفي كامل عفيفي جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور الشرطة والقانون دراسة مقارنة، ص15.

القضاء الجزائري في استنباط قناعته[32]، وهذا بعد الاشارة إلى ضمان سلامة تبادل البيانات عبر شبكة الانترنيت[33].

من متهم يراه في شاشة بعيد عنه ماديا قد لا يرى حركاته أو يستمع إلى نبرات صوته بصفة جيدة وفي بعض الحالات قد ينفي المتهم في سائر مراحل الإجراءات الأفعال المسندة اليه الا انه وعند حضوره لجلسة المحاكمة وبعد محاصرته بالاسئلة تتغير نبرة صوته وتظهر من تقاسيم وجهه انه يخفي كلاما لا زال لم يصرح به وبعد إصرار القاضي على المتهم ان يقول الحقيقة سيبوح بها بعد ذلك وهو الذي يصعب على القاضي الوصول اليه في المحاكمة عن بعد ويصبح القاضي ملزم بالاعتماد على محاضر الضبطية والمناقشات التي قام بها قاضي التحقيق فالمشاكل التقنية تلعب دور في التأثير على تكوين القاضي لقناعته فالمحاكمة عن بعد التي لا تتوفر على شروط التقنية الزمة تجعل الرؤية للأطراف والأشخاص المتواجدين في الأماكن المتصلة ضعيفة أو غير واضحة أو حالة عدم سماع صوت الأشخاص بوضوح تام أو عدم نقل الصورة كاملة أو منقوصة أو متقطعة خصوصا في المناطق النائية التي لا تتوفر خدمة الانترنيت الجيدة تكون فعلا غير مقبولة وباطلة لانعدام شروطها وعدم قيام أسبابها.

ثم ان تصريحات بعض المتهمين من المؤسسات العقابية بخصوص هذه التقنية قد تكون غامضة وهذا عندما يكون تدفق الانترنيت ضعيفا يستحيل سماع تصريحات بعض المتهمين بشكل جيد ونفس الشيء بالنسبة للمتهم قد لا يسمع ولا يفهم بوضوح كلام رئيس الجلسة ضف إلى ذلك صعوبة عرض التوقيع المزور في جرائم التزوير وهي كلها صعوبات تعرقل تكوين القاضي لاقتناعه[34]، وفي الاخير يجدر الاشارة إلى ان التحقق من الجرائم

---

[32]–طباش عز الدين، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على القانون الجنائي، الجزائر، ص 162.

[33]–عيسى غسان ربضي القواعد الخاصة بالتوقيع الالكتروني دار الثقافة للنشر والتوزيع كلية الحقوق جامعة جرش، خاصة الطبعة الأولى، والثانية، عمان 2012–2009 ص 177.

[34]–طباش عز الدين، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على القانون الجنائي، ص163.

يحتاج إلى خبراء ومختصين وهؤلاء يحتاجون إلى دورات مستمرة متزامنة مع تطور التقنية الالكترونية وهذا الأمر يتطلب تكاليف باهظة وكذلك التفتيش عن الادلة يحتاج إلى فحص الاف الصفحات خصوصا عندما لا تثبت تلك الصفحات شيئا[35].

ثانيا: المحاكمة عن بعد قد تشكل صورة من صور المحاكمة المتسرعة

لقد أكد المشرع الجزائري من خلال الفقرة الرابعة من نص المادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية على ضرورة ان تجري المتابعة والإجراءات التي تليها في اجال معقولة ودون تأخر غير مبررو تعطى الأولوية التي للقضية يكون فيها المتهم موقوفا فضمان المحاكمة على وجه السرعة مرتبط بالحق في الدفاع وافتراض براءة الانسان والتي تقتضي البت في مصير دون أي تأخير لا مبرر له[36].

ان المحكوم عليه بفعل وجوده داخل المؤسسة العقابية يحتل مركزا قانونيا كما ان وجوده داخل هذه المؤسسة يمكن ان يكون له اثر على الحريات والحقوق التي يتمتع بها كشخص وهذا تطبيقا لتقنية المحدثات المرئية[37].

فأصبح الفصل في الدعوى في خلال مدة معقولة أو المحاكمة السريعة أو الحق في سرعة الإجراءات الجنائية من الحقوق الأساسية للمتهم لكونه يدخل في حقه الدستوري في محاكمة عادلة ومحايدة فهو حق دستوري اصيل متفرع عن حق التقاضي ومرتبط به على نحو لازم ومعناه ان تتم الإجراءات الجنائية ضمن المدة الكافية التي تتطلب إجراءاتها فقط بما يؤدي إلى الفصل في الدعوى في مدة معقولة وهي بذلك تختلف اختلافا كبيرا عن التسرع

---

[35]–الحلبي عياد اجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والانترنيت دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الاولى عمان 2011، ص 228.

[36]–قانون رقم17–07، المؤرخ في 27مارس2017، يعدل ويتمم الأمر رقم 66–155 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ج رج ج، عدد 20 لسنة 2017.

[37]–طاشور عبد الحفيظ دور قاضي تطبيق الاحكام القضائية الجزائية في سياسة اعادة التاهيل الاجتماعي في التشريع الجزائري ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2001، ص152.

أو التعجل لكونها تنطوي على اضرار لا يحمد عقباها على حقوق وضمانات المتهم وتفريعا على ذلك فالمحاكمة الالكترونية وجدت لتقصير المسافات بين المتهم الموقوف والمحكمة التي هو بصدد المحاكمة امامها وذلك قد يكون بسبب صعوبة استخراجه ونقله للمحكمة[38].

أو لدواعي صحية كالوقاية من انتشار جائحة الفيروس التاجي فحفاظا على صحة نزلاء المؤسسات العقابية وتفاديا لانتشار العدوى اثناء نقلهم من المؤسسات العقابية إلى المحاكم والمجالس أصبح اللجوء للمحاكمة الالكترونية هو الملاذ الأخير أو لدواعي احترام مبدأ الآجال المعقولة الا ان هذه المحاكمات قد تشكل صورة من صور المحاكمات المتسرعة لاسيما ان المشرع الجزائري خلال إصداره للامر 20-04 المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية[39]، أزال الطبيعة الجوازية للمحاكمة عن بعد التي كانت منصوص عليها في المادة الثالثة من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة والتي جاء فيها: "**ويمكن لجهة الحكم التي تنظر في قضايا الجنح ان تلجا إلى نفس الالية لتلقي تصريحات متهم محبوس اذا وافق المعني والنيابة على ذلك**"[40]، بحيث أصبح لقاضي الحكم السلطة التقديرية الواسعة في اللجوء إلى استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد من تلقاء نفسها وله حق رفض اعتراض المتهم أو النيابة لعدم الامتثال لإجراءات المحاكمة عن بعد اذ كان هذا الاعتراض غير جدي ضف إلى ذلك انه عادة ما يرفض قضاة الموضوع تأجيل قضايا المحاكمات عن بعد ولا تضمن مصلحة العصرنة النقل الالكتروني في موعد آخر وهو الشيء الذي يعارضه العديد من المحامين والأساتذة الجامعيين خصوصا انه يتعارض مع الحق المكرس للمتهم ومحاميه في التأجيل من أجل تحضير الدفاع[41].

---

[38]-طباش عز الدين، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على القانون الجنائي، ص 161-162.

[39]-أمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 اوت2020، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155و المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ج ر ج ج عدد 51 لسنة 2020.

[40]-قانون 15-03 المؤرخ في 01 نوفمبر 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، ج ر ج ج، عدد 06 لسنة 2015.

[41]-طباش عز الدين، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال، مرجع سابق ص 165.

ثالثا: المحاكمة عن بعد تتضمن مساس بحقوق الدفاع

يعتبر حق دفاع المتهم من الحقوق اللصيقة بشخص الإنسان الذي يستمد أصولها من شخصيته اين تنادي مختلف التشريعات الجزائرية بضرورة حماية حقوق الدفاع أمام القضاء والقانون تحت ما يعرف بالاسم حقه في الدفاع وهذا بهدف تحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة للمتهم باعتباره الطرف الضعيف في الدعوى والمصلحة العامة للمجتمع ليحقق بذلك العدالة الحقيقية لذا تبنى المشرع رسالة الإخلال بحق الدفاع أيا كان نوع هذا الاخلال سواء تعلق بطرق ممارسة حق الدفاع أو الحقوق الممنوحة له.

ان الحق في الدفاع مكفول قانونيا في جميع القضايا الجزائية بالاعتباره من أهم الركائز التي تتضمن المحاكمة العادلة الا ان القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة[42]، والتعديل الأخير لقانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 20-04المتعلق بالاستعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية اثناء الإجراءات[43].

لم يعطي أهمية قصوى للحق في الدفاع عند اجراء المحاكمة عن بعد وهو من شانه ان يثير فعلا عدة إشكالات إجرائية، فيهذا الشأن لاسيما ما تعلق بحرية اتصال المحامي بالمتهم مباشرة في أي وقت علما ان الواقع العملي اثبت عدم السماح للمحامي من الاتصال المباشر بالمتهم فالمحامي يتواجد في قاعة المحاكمة وموكله متواجد في مؤسسة عقابية بعيد عن المحكمة الناظرة في قضيته وبتالي لا يمكن لمحامي هذا الأخير ان يكون في نفس الوقت متواجد في قاعة المحاكمة وبقرب من موكله بحيث يتأثر الدفاع بشدة بالبعد من المتهم فان كان هذا الأخير وكل محامي واحد فيستعين على هذا المحامي الاختيار بين

---

[42]-قانون 15-03 المؤرخ في 1 فيفري2015، يتعلق بعصرنة العدالة، ج رج ج، عدد 06 لسنة 2015.

[43]-أمر رقم 20-04المؤرخ في30اوت 2020يعدلويتممالأمر رقم 66-155والمتضمن لقانون الاجراءات الجزائية الجزائري، ج ر ج ج عدد لسنة 2020.

الحضور مع موكله بمكان سماعه أو أمام جهة الحكم المختصة[44]، وهو الشيء المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من نص المادة 411مكرر 8 الجديدة من قانون الإجراءات الجزائية[45]، غير أن الدفاع اختار التواجد مع موكله بمكان سماعه يقع عليه واجب الاطلاع على الملف وابداء ملاحظاته في المناقشات الشفوية كطرح أسئلة على الضحية والشهود في جلسة المحاكمة التي تشكل جوهر مبدا الوجاهية وضمانة من ضمانات المحاكمة العادلة وهي كلها أمور يستحيل للمحامي القيام بها ان كان بعيد ماديا عن جلسة المحاكمة.

أما إذا اختار الدفاع التواجد في قاعة المحاكمة بعيدا عن موكله ففي هذه الحالة يحق له الاتصال بموكله لوضع الاستراتيجيات اللازمة التي سيعتمد عليها أثناء جلسة المحاكمة ويجب ان تتم هذه المقابلة في الجانب العملي قبل جلسة المحاكمة غير انه عادة ما يكون الاتصال المسموح به هو الاتصال الهاتفي خصوصا مع انتشار جائحة كورونا وهو الشيء الدي يجعل من هذا الاتصال قد لا يوفر للمتهم الضمانات الكافية لحفظ اسراره وخبايا نفسه من استراق السمع أو التصنت عليه خصوصا في القضايا الحساسة والخطيرة التي لا تخلو من أي مخاطرة ينتج عنها الاختراق والتصنت على المحادثات والتي ترجع عليه بالضرر الذي يهدد حريته ويكشف اسراره واخباره[46]، لذلك استعمل المشرع في الفقرة الأخيرة من المادة 411 مكرر8 من قانون الإجراءات الجزائية التي تفيد معنى مفاده انه يمكن ان يكون للمتهم محامي بجانبه في مكان سماعه ومحامي اخر يتواجد في يتواجد في جلسة المحاكمة وهو نفس التوجه الذي اقرته المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان[47].

---

[44]–طباش عز الدين، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على القانون الجنائي، ص166.

[45]–المادة 411 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

[46]–طباش عز الدين، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال عل القانون الجنائي، ص 166.

[47]–المادة 411 مكرر8، من قانون الاجراءات الجزائية، المعدل والمتمم.

وفي الأخير نقول أنه شجعت شبكة الانترنيت عددا كبيرا من العاملين على انجاز اعمالهم عن بعد، وإن الحكومة الالكترونية تقوم على تشبيك كافة المؤسسات الحكومية وضمها إطار تفاعلي واحد[48].

المطلب الثاني

مبررات استخدام تقنية المحادثة المرئية لمحاكمة الجزائية عن بعد

لقد اثارت تقنية المحادثة المرئية لمحاكمة الجزائية عن بعد جدلا بين اتجاه مؤيد لاستعمال هذه التقنية في المحاكمات الجنائية والجناحية التي يكون فيها المتهم معتقلا وبين اتجاه رافض لاستعمال هذه التقنية ولكل اتجاه مبرراته وأسبابه وحيثياته حيث تعددت واختلفت تلك المبررات التي استندت إلى مختلف التشريعات والاتجاهات الفقهية اين يمكن تقسيم هذه الاتجاهات إلى قسمين.

الفرع الأول

الاتجاه المؤيد لقنية المحادثة المرئية لمحاكمة الجزائية عن بعد

ضمان استمرارية المرفق القضائي وخاصة في قضايا المعتقلين للبت في قضاياهم وخاصة الجاهزة التي لا تحتمل التأخير أو تأخير الملفات غير الجاهزة – تطبيق الدورية المشتركة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ووزارة العدل وذلك بالعمل بتقنية "الفيديو كونفرونس" – تطبيق المحاكم لهذه التقنية للحماية من انتشار وباء كورونا وحماية لأسرة العدالة من قضاة ومحامين وجميع الموظفين والعاملين – اعتبار هذه المحاكمة عن بعد ليست وليدة اليوم ولقد سبقتها تجربة سنة 2016كما ان هذه التقنية تعد

[48]–حسن الطواليه الجرائم الالكترونية جامعة العلوم التطبيقية الطبعة الاولى مملكة البحرين، 2008، ص.ص39–32.

صورة من صور المحكمة الرقمية التي تطرق اليها الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة في احد توصياته والتي تأخر تنزيلها على ارض الواقع[49].

إن تقنية المحاكمة عن بعد ذو طبيعة ديناميكية فائقة السرعة تنتقل من مكان لأخر عبر شبكات الاتصال متعدية لحدود الزمان والمكان [50].

وليس هناك أي فرق بالمحاكمة العادية إلا بالحضور المادي للمعتقلين أمام الهيئة القضائية وهذه التقنية تتيح التواصل بين مختلف المتدخلين في المحاكمة من قضاء الحكم ونيابة ومتهم وضحية وشهود ومحامين وكذا الترجمان عند الاقتضاء وذلك عن طريق الصوت والصورة وان قاعة السجن المتواجد بها المعتقل تعد امتدادا لقاعة المحكمة ومدام المتهم يشاهد قاعة المحكمة وخاصة هيئة المحكمة واستنطاقه من طرف رئيس الهيئة وجوابه عن التهمة المنسوبة إليه والتي أحيط بها من طرف رئيس الهيئة، وكذا جوابه عن أسئلة النيابة العامة أو دفاع المتهم أو دفاع الضحية وسماعه لتصريحات الشهود والضحية وكذا حضور دفاع المتهم بالجلسة وتناوله الكلمة بالترافع عنه وإعطاء الكلمة الأخيرة للمتهم وبعد التداول النطق بالحكم وسماع الحكم من طرف المتهم بنفس التقنية وكل هذه الإجراءات التي أنجزت في هذه المحاكم تتوافر فيها المناقشة الحضورية والشفوية. – الحضور الافتراضي للمتهم المعتقل عوض فقط الحضور الفعلي للمتهم لتجنب خطر تهديد حياة السجين أو باقي المتدخلين في المحاكمة وباقي السجناء وذلك لان الحق في الحياة حق مقدس واولى واسبق من باقي الحقوق أي ان الدولة تضمن حق الحياة بالقانون وتتدخل السلطات العمومية

[49]–المحاكمة عن بعد بين القبول والرفض:https://www.hesperss.com، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2021/07/18 على الساعة18:00

[50]–عياد الحلبي خالد اجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والانترنيت مرجع سابق ص 232.

لضمان هذا الحق[51]، تعتبر هذه التقنية كضمانة شديدة الفعالية على الدليل ضد الفقدان والتلف والتغيير عن طريق عمل نسخ طبق الاصل من الدليل[52].

إن توظيف تقنية المحاكمة عن بعد يحقق تفاعلا بين مخاطبين اثنين متباعدين في المكان فقط وهما الطرف الأول من مكونات المحاكمة الحاضرين فعليا في الجلسة من هيئة قضائية ونيابة عامة ودفاع وشهود وضحية ومن جهة أخرى الطرف الثاني وهو المتهم المتواجد بقاعة السجن حيث يتم ضم حيزه المكاني الذي هو بقاعة السجن إلى حيز قاعة المحكمة التي تنعقد فيها الجلسة[53].

الفرع الثاني

الاتجاه الرافض لقنية المحاكمة المرئية لمحاكمة الجزائية عن بعد

عدم المام المحامين أو الخصوم بالتعامل مع الأنظمة الالكترونية مما نتج عنه تعطيل إجراء المحاكمة وتأجيل عدد من الاحكام كما ان البرامج الذكية المستخدمة بالنظام قد تتعرض لتوقف مفاجئ لعدم فاعلية مزود الشبكات ما قد يؤدي لعدم وصول المعلومات بشكل دقيق ويؤثر على سير القضايا.

انعدام الإطار القانوني والتشريعي لتقنية المحاكمة عن بعد والملاحظ ان المحاكم ماضية في تنظيم جلسات القضايا الجنائية للمعتقلين بواسطة تقنية المحاكمة عن بعد دون احضار المعتقلين من السجن وتعويض الحضور بالتواصل المباشر معهم ومن المؤسسة

---

[51]–المحكمة عن بعد بين القبول والرفض:https://www.hespress.com، تم الاطلاع على الموقع يوم 2020/07/19على الساعة19:00.

[52]–عياد الحلبي خالد اجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والانترنيت، مرجع سابق، 232.

[53]–المحاكمة عن بعد بين القبول والرفض:https://www.hespress.com، تم الاطلاع على الموقع يوم2021–08–21 على الساعة 23:00.

السجنية عبر تقنية الاتصال عن بعد تنفيذا لتدابير الاحترازية في غياب النص التشريعي أو السند القانوني الذي يمكن الاستناد اليه لتبرير اللجوء إلى هذا الاجراء[54].

[54]–الإتجاه الرافض لتقنية المحاكمة المرئية للمحاكمة الجزائية عن بعد، المتوفر على الموقع: https//: www. alroega. Com، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2020/08/20 على الساعة 21:00.

الفصل الثاني

مجالات تطبيق المحاكمة المرئية عن بعد ومدى تأثيرها على ضمانات المحاكمة العادلة

يعد تكريس المشرع الجزائري لتكنولوجيات حديثة في قطاع العدالة، على غرار تقنية المحادثة المرئية عن بعدالتي يستهان بها في سبيل تطوير منظومة القضاء والسير الحسن لمختلف وحداته ومصالحه، خاصة إذا ما اقترن هذا التقنين بممارسة عملية واضحة سواء في مرحلة التحقيق، أو أثناء المحاكمة أو حتى جوانب أخرى كالتعاون الدولي ضد الجريمة المنظمة أو عمليات التكوين الداخلي والخارجي لموظفي قطاع العدالة قصد الرفع من مردودية المورد البشري والتي تنعكس إيجابا على أداء المرفق بشكل عام.

قبل عرض إجراءات المحاكمة عن بعد فإنه يتوجب الإشارة أن تلك الإجراءات شملت فقط المتهم المودع بالسجن دون غيره من بقية أطراف التتبع الجزائي من شهود أو خبراء أو متضررين أو قائمين بالحق الشخصي، قد يكون المشرع أراد من خلاله أن يتسق مع واقع قطاع العدالة الذي يفتقد في كثير من الأحيان لأبسط الحاجيات الأساسية والضرورية للعمل القضائي، ويمكن أن يرجع الأمر إلى اختياره سياسة التدرج في تعميم إجراءات المحاكمة عن بعد على جميع الأطراف.

ويلعب المتهم المودع بالسجن دورا محوريا في هذا الإجراء المستحدث في الحالة العادية والاختيارية، إذ أن موافقة المشرع على استعمالاته الآلية يعد شرطا أساسيا إذا ما قررت المحكمة اللجوء إليها من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية، كما أنه يتمتع بحق طلب تفعيل ذلك الإجراء، ويأتي ذلك في إطار تدعيم حقوق المتهم[57].

نظرا لخصوصية سير جلسات المحاكمة عن بعد فقد قرأ المرسوم معدد 12 لسنة2020 المؤرخ في 27 أفريل 2020حسابالأي خلل تقني أوفني يمكن أن يطرأ على الوسائل السمعية والبصرية من شأنه أن يعطل السير العادي لتلك الجلسات، إذ أعطى الإمكانية لرئيس الجلسة في صورة حصول خلل فني أو انقطاع الربط والإرسال السمعي

[57]–ذباح إسماعيل. تقنية المحادثة المرئية عن بعد في قطاع الجزائر بالجزائر. مرجع سابق ص06.

البصري تعليق الجلسة لمدة ساعتين أو تأجيلها لموعد لاحق بعد أخذ رأي النيابة العمومية[58].

المبحث الأول

إعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد للمحاكمة الجزائية وشروط اللجوء اليها

المطلب الأول

الأحكام الإجرائية لإعمال تقنية المحادثة المرئية لمحاكمة الجزائية عن بعد

تماشيا مع التدابير الاحترازية للحد من انتشار فيروس كوفيد 19 في الجزائر، تما للجوء لتقنية المحادثة المرئية عن بعد طبقا للأمر رقم 20-04، بعد أن كان العمل بها يتم وفق الأحكام القانون رقم1503، باعتبار أن هذه التقنية آلية لتفعيل عصرنة العدالة على أرض الواقع والحفاظ على صيرورة مرفق القضاء، خلال الجائحة، والوقوف على النتائج التي حققتها في هذه الفترة والنظر في مدى إمكانية استمرار العمل بها بعد جائحة كوفيد 19 وفق النمط المعمول به حاليا خاصة وأنه يطرح العديد من ا لإشكالات القانونية

الفرع الأول

استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد أمام قاضي التحقيق (مرحلة التحقيق)

نصت المادة 15 من قانون عصرنة العدالة على أنه: يمكن لقاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة أشخاص[59].

يمكن لجهة الحكم أيضا أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية ويمكن لجهة الحكم التي تنظر في قضايا الجنح أن تلجأ إلى نفس الآلية

---

[58]-مرسوم عدد 12لسنة 2020.

[59]-انظر المادة15، من الأمر 15-03المتعلق بعصرنة العدالة.

لتلقي تصريحات متهم محبوس إذا وافق المعني والنيابة العامة على ذلك، اين تمكن خدمة الاتصال المباشر من استخدام الانترنيت مباشرة بين اطراف الدعوة والقاضي[60]، تشير أحكام المادة 15 هنا إلى جوازيه الاستعانة أو اللجوء إلى هذه التقنية في مرحلة التحقيق وحتى في مرحلة المحاكمة، وقد اعتبر بعض الدارسين أن التحقيق الجزائي باستعمال هذه التقنية يعد خروجا عن القاعدة العامة في جلسات التحقيق التي تتم في نطاق جغرافي واحد، وهو ما يطرح عدة مشاكل إجرائية متمثلة أساسا في مسألة الاختصاص والحضورية والشفوية والوجاهية والتدوين.

إلا أن العديد من الآراء تقول أن هذه المسائل غير مطروحة بالنظر إلى تحقق الحضور صوتا وصورة هو بمثابة حضور فعلي ينعقد الاختصاص فيه للمحكمة التي يجرى فيها التحقيق أما الكتابة فقد سبق اشتراط تدوين التصريحات حرفيا بموجب أحكام المادة 14 من نفس القانون[61]، عموما فإن قاضي التحقيق، وفي حالة ما إذا كان الاستماع أو الاستجواب أو المواجهة لأشخاص غير محبوسين سواء كانوا شهودا أو خبراء واقتضت الضرورة ذلك، له إمكانية استعمال الآلية من مقر المحكمة الأقرب إلى الشخص، وذلك لضمان شرط السرية من جهة بحيث تجري من الشبكة القطاعية الخاصة بقطاع العدالة، ولتسهيل مأمورية المعني بالمواجهة أو الاستجواب، إضافة إلى إثبات هوية الشخص والحادثة بصفة عامة بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين ضبط لتدوين المحاضر الثبوتية

كما تجدر الإشارة هنا أنه إذا كانت المحادثة المرئية عن بعد هي وسيلة لسماع الشهود والخبراء والأطراف، من أجل ضمان فاعلية إجراءات المتابعة الجزائية، وسرعة الفصل في القضايا، وتقليل النفقات التي تتكبدها الدولة في عملية نقل الشهود وحمايتهم، فإن

---

[60]–ذباح إسماعيل، رسالة دكتوراه، مرجع سابق ص 07.

[61]–بختي ابراهيم التجارة الالكترونية مرجع سابق ص 30.

هذا لا يجب في أي حال من الأحوال أن يصطدم بضمانات المحاكمة العادلة عموما ومبادئ حقوق الدفاع خصوصا.

وكما هو الحال في الحالة الأولى فإن حالة التحقيق مع شخص محبوس لا تقل غموضا عن نظيرتها، ذلك أن المشرع الجزائري لم يبين الإجراءات الدقيقة المتبعة في هذه الحالة، غير أنه قصر ذلك على التحقيق الخاص بقضايا الجنح فقط، وبالعودة إلى الواقع العملي فإن العملية يمكن تصورها كالآتي:

في حالة وجود دعوى عمومية ضد متهم محبوس في قضية أخرى، يقوم قاضي التحقيق باستدعاء المتهم بشكل عادي، ليقوم محامي المتهم بعد تلقيه الاستدعاء بتقديم طلب يخطر فيه قاضي التحقيق بأن المتهم محبوس في قضية أخرى، وبعد أن يقوم قاضي التحقيق بالتأكد من الوضعية الجزائية للمتهم عن طريق طلب يقدم إلى وكيل الجمهورية، تبدأ إجراءات استعمال تقنية المحادثات المرئية للتحقيق مع المتهم المحبوس بطلب آخر يقدم أمام النائب العام للمحكمة محل الاختصاص، الذي يراسل بدوره النائب العام للمحكمة التي يقع بدائرة اختصاصها المؤسسة العقابية التي يتواجد بها المتهم، لتتم جدولة جلسة الاستماع وفق الشروط التي سبق ذكرها [62]

ما يلاحظ على استعمال هذه التقنية في مرحلة التحقيق هو عدم وجود إجراءات دقيقة وسريعة تكفل استعمالها بشكل يجعل منها بديلا عن التحقيق الحضوري العادي، وحيث أن استعمالها مكفول بإجراءات كتابية ومراسلات وطلبات موافقة فإن هذا قد يحد من فائدتها العملية وهذا حسب القانون المتعلق بعصرنة العدالة 15-03.

وتنص المادة 441مكرر 2 انه: "**يمكن جهات التحقيق ان تستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص، وفي اجراء المواجهة بين الاشخاص والتبليغات**

[62]-ذباح إسماعيل، تقنية المحادثة المرئية عن بعد في قطاع الجزائر بالجزائر، مرجع سابق ص 8-7.

التي يستوجب قانون الإجراءات الجزائية تحرير محاضر بشأنها. يجب ان يتم الاجراء طبقا لأحكام المادة 11 من هذا القانون"[63].

ويضيف الأمر أنه إذا كان الشخص غير الموقوف المراد سماعه أو استجوابه أو تبليغه أو اجراء المواجهة معه مقيما بدائرة اختصاص محكمة اخرى توجه جهة التحقيق المختصة طلبا لوكيل الجمهورية للمحكمة الأقرب لمحل اقامته قصد استدعائه للتاريخ المحدد للقيام بالإجراء.

وتشير مادة أخرى إلى انه إذا تعذر استخراج وتحويل المتهم لاحد الاسباب المنصوص عليها في المادة 441مكرر اعلاه يمكن لجهة التحقيق بعد اخطار مدير المؤسسة العقابية سماعه بها عن طريق استعمال المحادثة المرئية عن بعد بحضور أمين ضبط المؤسسة العقابية ويحق للدفاع الحضور رفقة موكله بمكان سماعه أو أمام جهة التحقيق المختصة[64].

وتشير المادة 441 مكرر 5 أنه يوقع الشخص الذي تم سماعه عن بعد على نسخة المحضر المرسل إليه بأي وسيلة من وسائل الاتصال، بعد توقيعه مباشرة من القاضي وأمين الضبط لدى الجهة القضائية المختصة وان امتنع عن التوقيع أو تعذر عليه نوه عن ذلك على نسخة المحضر[65].

وإذا أمر قاضي التحقيق وضع المتهم المسموع عن طريق تقنية المحادثة المرئية عن بعد رهن الحبس المؤقت، يقومك عن طريق نفس التقنية بتبليغه هذا الأمر شفاهة ويحيطه

---

[63]–المادة 441 مكرر 2 من الأمر 20–04، مؤرخ في 30 غشت 2020، يعدل ويتمم الأمر رقم 66–155، المتعلق بالقانون الإجراءات الجزائية، ج ر ج ج، عدد 51 الصادر في 31 غشت 2020.

[64]–انظر المادة 441 و441 مكرر والمادة 15 من قانون رقم 15–03، المتعلق بعصرنة العدالة.

[65]–انظر المادة 441 و441 مكرر والمادة 15 من قانون رقم 15–03، المتعلق بعصرنة العدالة.

علما بحقوقه الرسمية. محمد ب تفاصيل القانون الخاص بالتحقيق والمحاكمة المرئية عن بعد.

الفرع الثاني

استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد أمام قاضي الحكم (أثناء جلسة المحاكمة)

حسب الفقرة الثانية من المادة 15 من القانون 03/15 المذكورة أعلاه فإن استعمال تقنية المحادثات المرئية عن بعد يكون سبيل الحصر في قضايا الجنح فقط وبشروط واضحة تتمثل في موافقة المتهم المحبوس من جهة والنيابة العامة من جهة أخرى[66].

وإذا كان نص المادة المذكورة أعلاه جاء بصيغة الجواز التي تخاطب جهة الحكم التي تنظر في قضايا الجنح مع إمكانية اللجوء إلى آلية المحاكمة عن بعد شريطة موافقة المتهم النيابة العامة على ذلك فإن عبارة الجهة قد لا تعني بالضرورة محكمة الجنح بذاتها، بل أن المعنى قد يتجاوز ذلك إلى محكمة الجنايات متى كانت تنظر في قضية ذات وصف أو تكييف جنحي لأن دلالة عبارة جهة الحكم التي تنظر في الجنح عبارة عامة تتجاوز في مبناها ومعناها محكمة الجنح أو قسم الجنح. كما يلاحظ أن المشرع الجزائري لم يستعمل عبارة المحاكمة عن بعد، بل استعمل عبارة عامة شاملة للتحقيق والمحاكمة، كما هو واضح من عنوان الفصل الرابع من القانون 03/15 بعبارة "استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية[67]، ومنه فإننا نتساءل هنا عن إمكانية التقيد بنص المادة الذي يفيد بأنه يمكن لجهة الحكم أن تلجئ إلى هذه التقنية لتلقى تصريحات فقط، دون متابعة بث كل

---

[66]–انظر المادة 441 و441 مكرر والمادة 15 من قانون رقم 15–03، المتعلق بعصرنة العدالة.

[67]–استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد أمام قاضي الحكم (أثناء جلسة المحاكمة)، المتوفر على الموقع: https://www.asjp.dz.، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2020/06/06، على الساعة 00: 23.

الجلسة أمام مرأى ومسمع المتهم أم أن المشرع الجزائري قصد بها إجراء محاكمة كاملة تضمن للمتهم حقه في مشاهدة ما يجري الجلسة.

أما بالنسبة للإجراءات التي تتم بها محاكمة الأشخاص المحبوسين عن بعد بتقنية المحادثة المرئية، فهي إجراءات مستوحاة من الواقع العملي، فقط وغير مبيّنة في هذا القانون كما سبق أن ذكرنا في مرحلة التحقيق واستناد إلى المحاكم التي تمت بهذه الطريقة.

فإن ملف القضية يصل إلى قاضي الحكم بعد الجدولة يحمل عبارة – موقوف لسبب آخر– في تأكد القاضي من الوضعية الجزائية للمتهم بتقديم طلب لدى وكيل الجمهورية، وفي حالة ثبوت حالة الحبس ووجود مبررات كافية تمكن من استعمال هذه التقنية يقدم القاضي طلبا إلى النائب العام للمحكمة الذي بدورة يراسل النيابة العامة التي يقع بدائرة اختصاصها.

مكان تواجد المعني بالمؤسسة العقابية للتأكد من موافقة الأطراف، وبرمجة جلسة تلقي التصريحات بنفس الشروط والإجراءات المتبعة في مرحلة التحقيق[68].

– ان استخدام هذه تقنية في ظل القانون المتعلق بعصرنة العدالة الذي يعتبر الحضور الالكتروني للمتهم حضور قانوني وفقا لنص المادة 329 من قانون الإجراءات الجزائية، وكذا الفقرة الأخيرة من نص المادة 40 من قانون الإجراءات الجزائية[69]، يجوز تمديد الاختصاص المحلي للمحكمة إلى دائرة اختصاص محاكم أخرى عن طريق التنظيم في بعض الجرائم التي وردت على سبيل الحصر وهي جرائم المخدرات، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الجرائم الماسة لأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، جرائم تبيض الأموال والإرهاب والجرائم الخاصة بالصرف وبحسبه فان المتهم الذي تتم محاكمته عن بعد

[68]–ذباح إسماعيل. رسالة دكتوراه. مرجع سابق ص09.

[69]–انظر المواد 329 و40 من قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم.

يعتبر حاضرا في جلسة الكترونيا اذا وافق المتهم والنيابة على ذلك طبقا لقانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة ومتى توافر الحضور الالكتروني في جلسة المحاكمة الجزائية الفاصلة في مادة الجنح فانه يستغنى عن اجراء التكليف بالحضور للجلسة[70]، طبقا للمادة 334 من قانون الاجراءات الجزائية فالمتهم الحاضر الكترونيا يطبق عليه في هذه الحالة قواعد الحضورية ويترتب عليه بموجبها كافة الآثار القانونية التي تطبق على المتهم الحاضر فعليا إلى جلسة الجنح أمام قاضيا لجنح. هذا بخصوص المحاكمة عن بعد متى كان ذلك واقعا داخلا لإقليم الوطني للدولة[71].

اما اذا كان المتهم متواجدا بالخارج أو بعض الشهود أو الضحايا وتكون المشاركات من دول اخرى فان حل الاشكال يكون عن طريق الاتفاقيات في اطار المعاملة بالمثل، وفي هذا الاطار اصدر المشرع الجزائري مرسوما رئاسيا يحمل رقم 02-55بتاريخ 05فبراير 2002 يتعلق بمصادقة الجزائر وبتحفظ على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000 التي نصت على استخدام هذه التقنية في مجال التعاون الدولي القضائي[72].

[70]– قانون رقم 15-03، المتعلق بعصرنة العدالة، المرجع السابق.

[71]–ذباح إسماعيل تقنية المحادثة المرئية عن بعد في قطاع الجزائر في الجزائر، مرجع سابق، ص 09.

[72]–استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد أمام قاضي الحكم (أثناء جلسة المحاكمة)، المتوفر على الموقع: https://www.asjp.dz.، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2020/06/06، على الساعة 00: 23.

المطلب الثاني

شروط اللجوء لتقنية المحادثة المرئية لمحاكمة جزائية عن بعد

نقوم بدراسة الشروط الواجب توفرها لاعتماد على تقنية المحادثة المرئية عن بعد ألا وهي الشروط التي نص عليها المشرع الجزائري في القانون 03-15و كذا الشروط التي نص عليها في ظل الظروف الاستثنائية في قانون 04-20.

الفرع الأول

الشروط المنصوص عليها في القانون 15-03

يتم اللجوء إلى آلية التحقيق أو المحاكمة عن بعد إذا توافرت بعض الشروط المنصوص عليها في المادة 14 من القانون أعلاه وهي:

-إذا استدعى بعد المسافة ذلك: كان يكون الطرف المراد سماعه أو محاكمته متواجدا في منطقة بعيدة عن مقر المحكمة المقامة فيها الإجراء.

-إذا استدعى ذلك حسن سير العدالة: وهو معيار شاسع بحيث يقتضي حسن سير العدالة مثلا عدم تحويل المحبوس من مؤسسة عقابية إلى مؤسسة عقابية أخرى لمثوله أمام المحكمة نظرا للتكاليف وخطورة النقل أو خطورة المتهم في حد ذاته وكذا تفاديا لطول الوقت والإجراءات.

بشرط موافقة النيابة العامة والمتهم المحبوس في حالة المحاكمة عن بعد أمام محكمة الجنح.

-إن تسجل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وان ترفق بملف الإجراءات.

وهنا ما تجدر الإشارة إليه هو انه وبالرغم من توافر دواعي اللجوء إلى هذه التقنية فان الأمر يظل مجرد مكنة للقاضي أن شاء لجأ إليها وان آبى استعمل الوسائل والإجراءات التقليدية[73].

أولا: السرية التامة

يجب أن تتضمن الوسيلة المستعملة للمكافحة عن بعد مزايا تضمن سرية الاتصال وأمانته، أي أن هذا النوع من المحادثات لا يتم عبر وسائل التضامن الاجتماعي أو عبر شبكات غير محمية. بل يتم عبر شبكات اتصال خاصة ثم استخدامها في قطاع العدالة تسمى **الشبكة القطاعية لوزارة العدل**، حيث تراعى هذه الشبكة خصوصية وحساسية المعلومات المتداولة. وتضمكن الاتصال الالكتروني والتبادل الفوري والمؤمن للمعلومات بين مختلف مصالح القطاع وفق نظام الانترانت، حيث تم ربط كل الجهات القضائية والمؤسسات العقابية يبعضها البعض إضافة إلى المحكمة العليا ومجلس الدولة.

وقد شرع في وضع الشبكات المحلية على مستوى موقعين تجريبيين هما مجلس قضاء الجزائر ووهران 2004 وتوسعت بعد ذلك إلى المواقع المتبقية، وفي سنة 2006 تداعمت كل الجهات القضائية وكذا المؤسسات العقابية بشبكات محلية كما تم ربط هذه الشبكات المحلية الخاصة بالمحاكم، المجالس المحكمة العليا، مجلس الدولة بالدارة المركزية منذ بداية 2007، وأخيرا وفي إطار التعاون مع اللجنة الأوروبية تم الربط بشبكة موازية تسمى شبكة النجدة وتعمل بالقمار الصناعية بتقنية VSAT' والتي تسمح بالاتصال بآي شخص كان من أي موقع للدلاء بشهاداته[74].

---

[73]– طباش عز الدين، المرجع السابق، ص185.

[74]– دباح سماعيل، المرجع السابق، ص13.

ومع صدور قانون 03/15 تم إعادة هيكلة هذه الشبكة وتطويرها لضمان سرية المحادثات المرئية التي تتم بواسطة هذه التقنية

ثانيا: تسجيل التصريحات (الحادثة) على دعامة

حيث نصت المادة 14 من القانون 03/15 على انه يجب تسجيل التصريحات أو أطوار المحاكمة عن طريق استخدام تقنية المحادثات المرئية على دعامة الكترونية أو قرص مضغوط يضمن سلامتها.

ثالثا: تدوين التصريحات تدوين التصريحات

ونصت الفقرة الأخيرة من نفس المادة 14 على ضرورة أن يتم تدوين التصريحات كاملة وحرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف وأمين الضبط ولعل اتجاه المشرع الجزائري إلى عدم إغفال الكتابة راجع أصلا إلى احتمالية تلف الدعامة الإلكترونية مع مضي الوقت فتثبت التصريحات وإجراءات التحقيق والمتابعة بمحاضر كتابية تضمن إمكانية العودة إليها[75].

رابعا: موافقة المتهم المحبوس والنيابة العامة

حيث اشترطت الفقرة الأخيرة من المادة 15 من القانون 03/15 0على ضرورة موافقة المتهم الذي يكون نزيلا بإحدى المؤسسات العقابية في قضايا الجنح على استعمال هذه التقنية في مباشرة إجراءات محاكمته، كما اشترطت ذات المادة موافقة طرف ثاني وهو

[75]–انظر المواد 14و 15من القانون 03–15المتضمن لقانون عصرنة العدالة.

النيابة العامة وفي حالة رفض أحد الطرفين يمنع استعمال هذه التقنية في المحاكمة عن بعد أو تلقي التصريحات من محبوس بإحدى المؤسسات العقابية[76].

الفرع الثاني

الشروط المحددة في القانون 20-04

في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم (انتشار الوباء) وقال الوزير العدل حافظ الأختام أن دائرته الوزارية ستعمل على إجراء تعديل قانوني يسمح بتوسيع إجراءات المحاكمة عن بعد لتشمل قضايا الجنايات وإلغاء شرط الموافقة المسبقة للمتهم بالإضافة إلى العمل على إجراءات التحقيق القضائي عن بعد وفي هذا الإطار سيتم خلال مخطط عمل الحكومة لسنة 2020 العمل على رقمنه الملف القضائي وإدخال تقنية التبادل الالكتروني للعرائض لما تسببه الطريقة القديمة من تضييع للوقت والتسبب في تكاليف باهظة وعليه أضاف زعماتي انه سيتم الشروع في رقمنه الملفات القادمة من المحاكم الابتدائية إلى المجالس القضائية بعدها سيتم رقمنه ملفات المحكمة العليا ومجلس الدولة

تضمن التعديل الأخير لقانون الإجراءات الجزائية مجموعة من الشروط منها ما سبق تحديده في قانون عصرنه العدالة وما هو مستجد أو مذكور بشكل صريح لذا سنصب التركيز على أهم الشروط كما يلي:

- شرط استطلاع رأي وكيل الجمهورية وتبلغ الأطراف حول اللجوء إلى تقنية المحادثة المرئية من قبل المحكمة في حال ما كان اقتراح هذه التقنية كان من تلقاء المحكمة[77].
- شرط تقديم طلب أمام الجهات القضائية في حال ما إذا أراد أحد الأطراف إجراء محاكمته عن بعد وذلك طبقا للمادة 441مكرر9 وهذا الطلب تقوم بالفصل فيه الجهة

---

[76]-جحا حورية، إجراءات المحاكمة عن بعد، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة زيان عاشور -الجلفة -2020-2019ص22.

[77]-جحا حورية، اجراءات المحاكمة عن بعد، المرجع السابق، ص23-22.

المختصة بالقبول أو الرفض وذلك بعد استطلاع باقي الأطراف والخصوم أو دفاعهم إلى جانب النيابة العامة.

- شرط قبول الأطراف للجوء إلى هذه التقنية بذليل ما تضمنته المادة 441مكرر 9[78].

ومن بين نماذج استعمال المحاكمة المرئية عن بعد:

- محاكمة المتهم بقتل الطفل عامر أين نظرت محكمة الجنايات مجلس القضائي بسطيف في قضية الطفل "ع.ف" ابن رجل الأعمال بسطيف، الطفل البالغ من العمر 11سنة وجد مرميا على حافة الطريق في منطقة تيزي ان بشار وأثار الخنق على رقبته، حيث يتواجد المتهم بمحكمة لوريال بفرنسا أين تم استجوابه والاستماع إلى أقواله باستعمال وسائل سمعية بصرية وفق نظام الشبكة الداخلية لوزارة العدل من خلال أجهزة تلفاز عملاقة تم تنصيبها بقاعة الجلسات بمحكمة سطيف وهي الشاشة التي أعدت بمحكمة لوريال بفرنسا لمتابعة أطوار المحاكمة.

- محاكمة مرئية عن بعد بمحكمة القليعة في شهر أكتوبر 2015 أين تمت استجواب المتهم باستعمال وسائل حديثة الاتصال من المؤسسة العقابية التي تواجد بها وتم النقل المباشر بالصوت والصورة لمراحل المحاكمة بعد أن تم تحديد هوية المحبوس من خلال جهاز يسمح بأخذ بصماته عن بعد[79].

ومما سبق التطرق إليه تتمثل إجراءات المحاكمة المرئية عن بعد في المادة الجزائية وفقا لما هو معمول الهيئات القضائية حاليا في مثول المتهم من خلال شاشة معروضة في قاعة الجلسات تقابلها شاشة أخرى في المؤسسة العقابية، يقوم القاضي بالمناداة على المتهم، ويتم استجوابه صوتا وصورة بنفس إجراءات الاستجواب العادية، تليها طلبات النيابة العامة، ومرافعات الدفاع، ويقوم امين الضبط الجلسة بتدوين التصريحات التي تدور في الجلسة، ثم

---

[78]–انظر المادة 411مكرر 9 من قانون 03–15المتضمن لقانون عصرنة العدالة.

[79]–جحا حورية، اجراءات المحاكمة عن بعد، المرجع السابق، ص23–22.

يداول القاضي في القضية وينطق بالحكم على مرأى المتهم الماثل مرئيا ويتم الاحتفاظ بالتصريحات التي دارت في الجلسة في دعامة الكترونية ترفق بالملف الورقي[80].

تجدر الإشارة إلى أن نص المادة 14 من القانون 15-03 كانت تربط المحاكمة المرئية بالموافقة الصريحة للمتهم[81].

غير أن المشرع تراجع عن ذلك بموجب 20-04 وترك الأمر للسلطة التقديرية لقاضي الحكم إذ تنص المادة 441مكرر قانون الإ الج المستحدثة بموجب الأمر 20-04 على أنه يجوز للقاضي اللجوء لاستعمال تقنية المحاكمة المرئية عن بعد من تلقاء نفس، بعد استطلاع رأي النيابة وانه في حالة اعتراض النيابة أو احد الخصوم ورأت جهة الحكم عدم جدية هذا الاعتراض فإنها تقضي باستمرار المحاكمة المرئية بموجب قرار غير قابل لأي طعن[82].

[80]-عيرد عبد الغاني، بضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء احداث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة ابو بكر بلقاسم، جامعة اكس مرسيليا، تلمسان، فرنسا، العدد، 2021 2 ص22.

[81]-المادة 14من القانون 03-15 المتعلق بالعصرنة العدالة.

[82]-عيرد غبد الغاني، بضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء احداث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مرجع السابق، ص22-23.

المبحث الثاني

ضمانات المحاكمة الجزائية عن بعد في قطاع العدالة

لا شك أن النظام القضائي الجزائري من الأنظمة التي اعتمدت على مبدأ الفصل بين الوظائف القضائية، حيث حرص المشرع على استقلال كل هيئة عن الأخرى وفصل بذلك هيئة التحقيق عن هيئة الاتهام وهيئة الحكم ومبرر ذلك هو سعي المشرع إلى إنشاء جهاز قضائي عادل ومستقل وسليم من كل مظاهر التبعية، كذا توفيرا كبر قدر من ضمانات المحاكمة العادلة لأطراف الدعوى.

وباعتماد المشرع الجزائري على تقنية المحادثة المرئية عن بعد خلال مراحل سير الدعوى الجزائية خاصة في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، فانه يثار جدل حول مدى احترام هذه التقنية المستحدثة لمقتضيات المحاكمة العادلة.

المطلب الأول

ضمانات المحاكمة الجزائية عن بعد في مرحلة التحقيق

تساهم تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق التي تعتبر مرحلة تحضيرية تسبق مرحلة المحاكمة والتي تعني وظيفة البحث عن الأدلة المتعلقة بموضوع الدعوى قبل إحالتها إلى المحكمة أين تمنح للمتهم ضمانات تحمي حقوقه وحرياته من أي تعسف من خلال تجسيدها لمبدأ حق الدفاع ومبدآ سرية إجراءات التحقيق.

الفرع الأول

تكريس تقنية المحادثة المرئية عن بعد لمبدأ حق الدفاع

اقر العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية حق المتهم في الاستعانة بمحام يختاره وان يخطر بحقه في وجود من يدافع عنه اذا لم يكن له جهة الدفاع، وان تزوده المحكمة كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك بمحام يدافع عنه (العهد الدولي للحقوق المدنية

والسياسية 1966)، وبذلك يحق للمتهم ان يرفض استجوابه أمام جهات التحقيق إلى حين حضور محاميه. ولا يجوز سماع المتهم الا اذا تم استدعاء دفاعه دفاعه قانونا مالم يتنازل صراحة على على ذلك (قانون الإجراءات الجزائية 2015).

وحق المتهم بالاستعانة بمحامي من الحقوق الأساسية لمحاكمة عادلة باعتبار أن للمحامي حق تمكينه من ملف الدعوى وحق حضور الاستجواب وحق تقديم كل طلب أو دفع لفائدة موكله[83].

ونصت على وجوب احترام هذا الحق الفقرة الأخيرة من المادة 71-706 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي التي تضمنت الأحكام المتعلقة بتنظيم إجراءات استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق والمحاكمة. حيث جاء فيها: "... **ومن أجل ضمان ممارسة حق الدفاع في ظل مثل هذه الأوضاع، يمكن للمحامي التواصل مع موكله عن طريق استعمال وسائل التواصل عن بعد**"[84].

وبلجوء المشرع الجزائري إلى استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق، أصبح بإمكان قاضي التحقيق استجواب المتهم عن طريق عن طريق هذه التقنية بمقر المحكمة الأقرب لمكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط (القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة) على أن يلتزم قاصي التحقيق أثناء استجواب المتهم بالحرص على استدعاء محاميه بواسطة كتاب موصى عليه يرسل إليه قبل الاستجواب بيومين على الأقل، أو استدعائه شفاهة ويثبت ذلك في محضر،: كما يحق لمحامي المتهم الحضور رفقة موكله بمكان سماعه أو أمام

[83]-خليل الله فليغة، يزيد بوحليط، المحاكمة عن بعد: سرعة الاجراءات ام اهدار للضمانات البيئية، مرجع سابق، ص89.

[84]-القانون الفرنسي مادة 706-71، المرجع السابق.

جهة التحقيق المختصة القانون(20-04) المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية 2020..

والملاحظ أن الضمانات المقررة للمتهم في مرحلة التحقيق في ظل استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد هي نفسها التي تم تقريرها للمتهم في ظل إجراءات التحقيق العادية، ولقد شدد المشرع الحرص على ضمان حماية حقوق المتهم بتمكينه من الاستعانة بمحام، ومنح للأخير حق التواجد مع موكله اثناء استجوابه تكريسا لحقوق الدفاع[85].

الفرع الثاني

تكريس تقنية المحادثة المرئية عن بعد لسرية إجراءات التحقيق

تبعا لمقتضيات النظام الإجرائي المختلط الذي اخذ به المشرع الجزائري فان سرية إجراءات التحقيق تعد من أهم الضمانات التي تحمي حقوق المتهم حيث يتم التحقيق في غير حضور الجمهور على عكس إجراءات المحاكمة التي تنص على: "**بالعلنية ويلتزم كل شخص يساهم في إجراءات التحقيق بكتمان السر المهني تحت طائلة العقوبات الجزائية حسب القانون 06-22المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية 2006**[86]، ولتكريس مبدأ سرية تكريس إجراءات التحقيق في ظل اعتماد نظام الحادثة المرئية عن بعد، حرص المشرع على وجوب ضمان الوسائل المستعملة في هذه التقنية لسرية الإرسال وأمانته، وضرورة تسجيل التصريحات على دعامة الكترونية تضمن سلامتها (القانون 20-04 المتضمن تعديل ق.ا.ج2020).

---

[85]-خليل الله فليغة، يزيد بوحليط المحاكمة عن بعد: سرعة الاجراءات ام اهدار للضمانات، مرجع سابق، ص895.

[86]-قانون رقم 06-22 مؤرخ في 20 ديسمبر 2006 يعدل ويتمم امر رقم 66-155مؤرخ في 8يونيو 1966 يتضمن قانون الاجراءات الجزائية ج ر ج ج د ش عدد 84صادر في 24 ديسمبر 2006.

ولعل الهدف من الحفاظ على سرية مجريات التحقيق يتجلى من خلال حماية أصل البراءة وعدم المساس بسمعة المتهم وكرامته ومنع التشهير به. باعتبار أن نسب التهمة إلى شخصه لا يجعل منه مدانا بصفة نهائية لذا يجب أن يتم اعتباره بريئا إلى حين صدور حكم الإدانة.

وما يبرر وجوب الحفاظ على سرية مجريات التحقيق أيضا حماية الخصوم وسلطة التحقيق من تأثير الرأي العام، حيث أن نشر أخبار التحقيق قبل بدء المحاكمة غالبا ما بصحبه تهويل، خصوصا اذا كانت الجريمة التي ينشر عنها من الجرائم الهامة التي تشغل الناس[87].

المطلب الثاني

ضمانات المحاكمة الجزائية عن بعد في مرحلة المحاكمة:

الفرع الأول

تكريس تقنية المحادثة المرئية عن بعد لمبدأ العلنية:

أن المحاكمة العادلة لا تتجسد إلا إذا كانت جلسات القضاء مفتوحة أمام عامة الناس ليمارس هؤلاء رقابة شعبية على القاضي تدفعه أكثر إلى الحرص على تطبيق القانون ومراعاة حقوق الخصوم والمساواة بينهم

ويقصد بعلنية الجلسة فتح مجال حضور المحاكمة أمام الجمهور غير انه يستثنى على عمومية هذا المبدأ أن تتم المحاكمة في جلسة سرية إذا كان في علانيتها خطر على النظام العام والآداب العامة، على أن يصدر الحكم في موضوع الدعوى في جلسة علنية.

[87]–خليل الله فليغة، يزيد بوحليط المحاكمة عن بعد: سرعة الاجراءات ام اهدار للضمانات، مرجع سابق، ص896.

وبعد اعتماد تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في المحاكمة الجزائية يرى البعض أن هذه التقنية لا تحقق مقتضيات المحاكمة العادلة لمساسها بأهم مبادئ المحاكمة وهو مبدآ العلنية، فهي لا توفر حضور الجمهور في قاعات الجلسات، ولا تسمح للعامة بممارسة الرقابة الشعبية على هيئة الحكم، وهذا ما يفسح المجال للتعسف القضاة ويمس بضمانات الخصوم وخاصة المتهم، بينما يرى البعض الأخر أن المبررات التي دفعت التشريعات لاعتماد هذه التقنية خاصة في الوقت الراهن هي مبررات صحية محضة، تهدف إلى تفعيل البرتوكول الصحي المفروض من طرف منظمة الصحة العالمية لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد، وهذا ما يعرقل تطبيق مبدآ العلنية الذي قد يكون تكريسه في هذه الظروف مساسا بالصحة العامة وهي مصلحة أولى بالحماية من المصلحة الخاصة[88].

الفرع الثاني

تكريس تقنية المحادثة المرئية عن بعد لمبدأ الوجاهية

تتم المحاكمة بصفة وجاهية عن طريق وضع المتهم وجها لوجه أمام متهم أخر ن أو شاهد، آو ضحية ليسمع بنفسه ما يصدر منهم من أقوال، وما يبدر منهم من ادعاءات في صدد ما أدلو به من معلومات متعلقة بوقائع الدعوى، فيتولى المتهم الإجابة تأييدا أو تفنيدا، فبمقتضى هذا المبدأ تتم كافة إجراءات المحاكمة وما يجري فيها من المرافعات أو تقديم أدلة أو سماع شهود، بحضور المتهم والضحية والشهود أمام هيئة المحكمة[89].

والمعروف أن الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على ما دار في معرض المرافعات خلال جلسة المحاكمة من أقوال المتهم وشهادة الشهود ومناقشة أدلة الإثبات والنفي، ويترتب على ذلك ضرورة انعقاد جلسة المحاكمة في مكان جغرافي واحد بحضور جميع أطراف الدعوى ودفاعهم ، بحيث يتمكن كل منهم من سماع ادعاءات الطرف الأخر،

[88]–خليل الله يزيد، بوحليط المحاكمة عن بعد: سرعة الاجراءات ام اهدار للضمانات، مرجع سابق، ص 897.

[89]– المرجع نفسه، ص898.

ويشارك فيما يدور من مناقشات شفوية أمام هيئة الحكم، لكن اللجوء إلى المحاكمة عن بعد باستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مجال المحاكمة الجنائية ينشا عنه امتداد النطاق الجغرافي لجلسات المحاكمة، بحيث يشمل مكانيين أو أكثر داخل إقليم الدولة الواحدة، آو أقاليم عدة دول يتواجد فيها المتهم أو المتهمين والشهود وغيرهم من أطراف الدعوى العمومية.

وهناك من يرى ان هذا الأسلوب في المحاكمة الجنائية مناف تماما لمبدأ الوجاهة ذلك أن هذه التقنية لا تتيح لهيئة المحكمة التعرف على معالم شخصية المتهم، وبذلك يتعذر على القاضي تكوين قناعة كافية تجاهه. وهذا ما يتناقض وفكرة التفريد العقابي التي تقتضي التعرف على شخصية المتهم والبحث عن دوافع ارتكابه للجريمة. فضلا عن كونها لا تحقق الحضور الفعلي لأطراف الدعوى والمواجهة المباشرة بين المتهم والضحية والشهود بما يؤثر سلبا على أقوالهم وتصريحاتهم.

لكن الممارسات العملية تثبت ان استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المحاكمة الجنائية لا يمس بمبدأ الوجاهية لا الوسائل التقنية المستعملة تمكن أطراف الدعوى من رؤية بعضهم البعض بشكل واضح ودقيق.

ويستطيعون من خلال هذه التقنية المشاركة الايجابية الفعالة عن بعد في هذه الجلسات. بحيث تحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم دون الحاجة إلى الوجود الفعلي في أماكن انعقادها وهذا ما دفع البعض إلى تسميتها بتقنية التحاضر عن بعد نسبة لحلولها محل الحضور الفعلي أو الحقيقي[90].

[90]–خليل الله يزيد بوحليط المحاكمة عن بعد: سرعة الاجراءات ام اهدار لضمانات، مرجع سابق، ص898.

وعليه فإن المشرع الجزائري فعل الأحسن بترجيحه للرأي الثاني باعتماده تقنية المحادثة المرئية عن بعد خاصة في مرحلة المحاكمة في ظل الأوضاع الصحية الراهنة حفاظا على الأمن والسلامة العمومية.

خاتمة

خاتمة

إن استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مجالي التحقيق والمحاكمة الجزائية قد أملاه التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا والاتصال اللذان بدورهم فرض على مختلف الأنظمة لاسيما منها المجال القضائي ضرورة مواكبتها بما يتماشى مع العصر الحالي خاصة ما يتعلق منها من ضمان

وقد خطى المشرع الجزائري خطوة كبيرة في سبيل تكريس ذلك خاصة بعد صدور القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة والذي أقر في أحكامه استعمال عدة تقنيات إلكترونية في قطاع العدالة على غرار التصديق الإلكتروني والمحادثات المرئية عن بعد هذه الأخيرة التي جاء تكريسها كنتيجة عملية لإمضاء الجزائر على عدة اتفاقيات دولية تتيح استعمالها، إضافة إلى كونها تقنية تحل الكثير من الإشكالات الإجرائية التي كانت تواجه قطاع العدالة لاسيما في مرحلتي التحقيق الجزائي والمحاكمة الجزائية، وتمثل بذلك إحدى الوسائل التي الفعالة والبديلة التي تسهم في سرعة الإجراءات وخفض النفقات وحماية الشهود والخبراء وضحايا الجرائم.

والملاحظ أن القضاء في الجزائر لم يلجا كثيرا إلى استخدام تقنية المحادثة عن بعد صدور القانون السالف الذكر وانما حتمية اعتماده حاليا دفعت اليه تداعيات انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، في نهاية 2019 الذي شكل عائقا أمام السير العادي لاجراءات المحاكمة الجزائية ما دفع المشرع إلى التدخل لتنظيم استعمال هذه التقنية بموجب تعديل قانون الإجراءات الجزائية اواخر شهر اوت من سنة 2020.

إن تطبيق المحاكمة عن بعد لا زالت تلقى رفضا كبيرا بسبب عدة اشكالات تقنية واجرائية، فالعائق التكنولوجي المرتبط بجودة الانترنت يبقى هو المشكل الاساسي لاعتماد هذا النوع من المحاكمة في الجزائر اذ يبقى هذا الجانب بعيدا عن باقي الدول المتطورة التي صار فيها التقاضى عن بعد امرا عاديا لا يثير أي اشكال.

خاتمة

ولعلا ما يعاب كذلك على المحاكمة عن بعد افتقادها لتفاعل المتهم مع استجواب الهيئة القضائية واسئلة

الدفاع والنيابة ومواجهته مباشرة بالشهود، وما يصرح به كل شاهد بالجلسة وعدم تمكن القاضي من قراءة تقاسيم وتعبيرات وجه المتهم وحركاته ونبرة صوته خلال مناقشة الملف، لان الصورة قد لا تعبر عن حقيقة تلك الحركات، حيث في بعض الحالات قد ينفي المتهم في سائر مراحل الأفعال المنسوبة إليه وحين حضوره أمام هيئة المحكمة وبعد محاصرته بالأسئلة تتغير نبرة صوته وتظهر من ملامح وجهه انه يخفي كلاما لم يصرح به، وبعد إصرار القاضي على المتهم أن يقول الحقيقة تفاجئ الهيئة القضائية بالمتهم يجهر بالحقيقة وهو الذي يصعب الوصول اليه في المحاكمة عن بعد ويعرقل تكوين قناعته ويصبح

ملزما باعتماد محاضر الضبطية القضائية ومناقشات قاضي التحقيق كما يلاحظ ان تصريحات بعض المتهمين من السجن عبر هذه التقنية غامضة ومبهمة، اضافة إلى أنه في بعض الحالات اين تدفق الانترنت يكون ضعيفا ولا تسمع المحكمة تصريحات المتهم والشيء نفسه للمتهم إذ لا يسمع ولا يفهم كلام رئيس الجلسة، أكثر من ذلك تتجلى الصعوبات التي قد تعرقل اقتناع القاضي في المحاكمة عن بعد هو عدم امكانية عرض وسائل الإقناع مباشرة على المتهم كالمسروقات والمحجوزات وفي جرائم التزوير المادي كعرض تزوير التوقيع قبل إجراء الخبرة.

ولا يمكن الحديث عن نجاعة الية المحاكمة عن بعد إلا بعد توفير الامكانيات البشرية والمادية الضرورية ولذلك يقع على المشرع ضرورة تأطير هذه الالية المستخدمة في القضاء الجزائي.

خاتمة

وبالرغم من انه هناك مشروع من أجل تعميمها على الجنايات من طرف وزير العدل السابق زغماتي الا اننا نقترح ما يلي:

– عدم جواز التساهل في استخدام هذه التقنية بل يجب ان يبقى اللجوء اليها استثناء والا سنكون أمام محاكمات فارغة من حضور أطرافها وقد يصدر القاضي حكما في حق متهم لم يستقبله وجها لوجه.

– يجب تحديد أصناف الجرائم التي يجوز فيها اعمال تقنية المحادثة عن بعد كجرائم العنف والاخلاق وتلك التي يكون فيها الضحية قاصر.

– تفادي استعمال التقنية في الجنايات نتيجة خطورتها ودرجة تعقيدها خاصة اثناء المحاكمة سواء في الدرجة الاولى أو اثناء الاستئناف كما يجب تفاديها بالخصوص في جلسة الحضور الاول أمام قاضي التحقيق وبشكل عام في الحالات التي يمثل فيها الشخص المتابع أمام القضاء لأول مرة أمام القضاء.

– عدم تعميم استعمال التقنية الا بعد التأكد من توفير كل الإمكانيات المادية والتكنولوجية الكافية لإنجاز إجراء المحاكمة عن بعد دون عوائق نفسية والي قد تؤدي إلى الإخلال بممارسة حق الدفاع على أحسن وجه وتعزيز حق الدفاع في الحاكمات عن بعد وذلك من خلال تسهيل اتصال المحامي بموكله مباشرة.

– العمل على اجراء دورات تكوينية تدريبية في مجال القضاء الالكتروني لموظفي القضاء من قضاء أو محامين وامناء الضبط وفنيين لمعرفة كيفية التحقيق وإجراءات المحاكمة عن بعد، ولمواكبة أي تطور حاصل في مجال التقنية العلمية.

– تعديل نص المادة 441 مكرر من قانون الاجراءات الجزائية بجعل المحاكمة عن بعد اختيارية تخضع لموافقة الاطراف وليست الزامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1)-الكتب :

1. بختي ابراهيم، التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، د.ط، دار ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005

2. حسن الطواليه الجرائم الالكترونية جامعة العلوم التطبيقية الطبعة الاولى مملكة البحرين، 2008.

3. سياب حكيم الاعلام الالي والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، دار وائل للنشر والتوزيع، جامعة جيجل الطبعة الاولى، 2014.

4. طاشور عبد الحفيظ دور قاضي تطبيق الاحكام القضائية الجزائية في سياسة اعادة التاهيل الاجتماعي في التشريع الجزائري ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2001.

5. طباش عز الدين، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على القانون الجنائي، مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، جوان 2021.

6. طعباش امين الحماية الجنائية للمعاملات الالكترونية مكتبة الوفاء القا نونية الطبعة الاولى الاسكندرية 2015.

7. عبد المجيد العكيلة، الضبطية القضائية دراسة تحليلية تأصيلية نقدية مقارنة في القوانين العربية والاجنبية دار الثقافة للنشر والتوزيع جامعة عين الشمس الطبعة الاولى عمان 2010.

8. عفيفي كامل عفيفي جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور الشرطة والقانون دراسة مقارنة.

9. عياد الحلبي خالد اجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والانترنيت.

10. فاتن حسين حوى، المواقع الالكترونية والحقوق الملكية الفكرية، ط.1، جامعة دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

2)-المذكرات والاطروحات

1. جحا حورية، إجراءات المحاكمة عن بعد، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020.

2. ذباح إسماعيل، تقنية المحادثات المرئية عن بعد في قطاع العدالة في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريرج، 2018.

3)-المقالات العلمية

1. عيرد عبد الغاني، بضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء احداث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة اكس مرسيليا، تلمسان، فرنسا، العدد2، **2021**.

2. خليل الله فليغة، يزيد بوحليط، المحاكمة عن بعد: سرعة الإجراءات ام اهدار للضمانات، مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالمة، العدد1، **افريل2021**.

4)-النصوص القانونية

1. أمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر.ج.ج عدد 40، الصادر في 8 جويلية 1966، المعدل والمتمم بالأمر رقم 17-06 المؤرخ في 27 مارس 2017، ج.ر.ج.ج عدد 20، الصادر بتاريخ 19 مارس 2017.

2. أمر رقم 15-03 المؤرخ في 1فيفري 2015يتعلق بعصرنة العدالة، ج رج ج، عدد6لسنة 2015.

3. قانون رقم 17-07 المؤرخ في 27 مارس 2017، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، ج ر ج ج، عدد 20 لسنة 2017.

4. أمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 اوت 2020، يعدل ويتمم الأمر رقم 155-66 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج رج ج، عدد 51 لسنة 2020.

5. قانون رقم 06-22 مؤرخ في 20 ديسمبر 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 مؤرخ في 8 يونيو 1966 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج رج ج د ش، عدد84 صادر في 24 ديسمبر 2006.

6. القانون الفرنسي ق الإجراءات الجزائية

المواقع الالكترونية

1. المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة وحق الدفاع المقدس، المتوفر على الموقع: https://www.ammonnews.net، تم الاطلاع عليه: 2021/05/21، على الساعة 22:00.

2. التوقيع الالكتروني والمحاكمة عن بعد في القانون 04-15، المتوفر على الموقع: https://www.pochkettlawsblogsport.com، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2021/05/25 على الساعة 00: 13.

3. المحاكمات القضائية عن بعد في زمن الجائحة العدالة امام خيار الضرورة، المتوفر على الموقع: https://www.ultraswat.com، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2021/05/25 على الساعة 13:00.

4. شروع لتقنين المحاكمات عن بعد في المغرب، المتوفر على الموقع:https://legalagenda.com، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2021/05/25 على الساعة 16:00.

5. انطلاق اول محاكمة مرئية عن بعد بمحكمة القليعة:https://www.elhiwar.dz، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2021/05/27 على الساعة 23:00.

6. المحاكمة عن بعد بين القبول والرفض:https://www.hesperss.com، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2021/07/18 على الساعة18:00.

7. المحكمة عن بعد بين القبول والرفض:https://www.hespress.com، تم الاطلاع على الموقع يوم 2020/07/19على الساعة19:00.

8. المحاكمة عن بعد بين القبول والرفض:https://www.hespress.com، تم الاطلاع على الموقع يوم2021-08-21 على الساعة 23:00.

9. الإتجاه الرافض لتقنية المحاكمة المرئية للمحاكمة الجزائية عن بعد، المتوفر على الموقع: https//: www. alroega. Com، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2020/08/20 على الساعة 21:00.

10. استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد أمام قاضي الحكم (أثناء جلسة المحاكمة)، المتوفر على الموقع: https://www.asjp.dz.، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2020/06/06، على الساعة 00: 23.

11. استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد أمام قاضي الحكم (أثناء جلسة المحاكمة)، المتوفر على الموقع: https://www.asjp.dz.، تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 2020/06/06، على الساعة 00: 23.

الفهرس

الفهرس

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة..... 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمحاكمة الجزائية عن بعد في قطاع العدالة..... 6

المبحث الأول: ماهية تقنية المحاكمة الجزائية عن بعد 6

المطلب الأول: المقصود بتقنية المحاكمة الجزائية عن بعد..... 6

الفرع الأول: تعريف المحاكمة عن بعد..... 7

الفرع الثاني: نشأة المحاكمة الجزائية عن بعد في الجزائر والتشريعات المقارنة 8

المطلب الثاني: أسس وعناصر المحاكمة الجزائية عن بعد 11

الفرع الأول: أسس المحاكمة الجزائية عن بعد 11

أولا: أسس استخدام تقنية المحادثة المرئية لمحاكمة جزائية عن بعد في التشريعات المقارنة 12

1. القانون الكندي 12

2. الاتحاد الأوروبي 12

ثانيا: الاتحاد الأوروبي.....13

الفرع الثاني: عناصر المحاكمة عن بعد 14

أولا: قضاة المعلومات.....14

ثانيا: إدارة الموقع وكتاب الموقع الالكتروني للمحكمة الجزائية عن بعد 15

1. إدارة المواقع والمبرمجية 15

2. كتبة المواقع الالكترونية.....16

3. المحاميين المعلوماتيين 16

المبحث الثاني: أثار اللجوء إلى المحادثة المرئية عن بعد واهم مبررات الاتجاه المؤيد والرافض لهذه التقنية 17

المطلب الأول: الآثار السلبية والايجابية للمحاكمة الالكترونية على المحاكمة العادلة 17

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للمحاكمة الالكترونية على المحاكمة العادلة 18

أولا: تكريس السرعة والدقة في إجراءات المحاكمة الالكترونية على المحاكمة العادلة.....18

ثانيا: تحسين شروط عمل الجهاز القضائي ووجود الخدمات المقدمة للمتقاضين 19

الفرع الثاني: الآثار السلبية للمحاكمة الالكترونية على المحاكمة العادلة 21

أولا: المساس بمبدأ حرية القاضي الجزائي في الاقتناع 21

ثانيا: المحاكمة عن بعد قد تشكل صورة من صور المحاكمة المتسرعة.....23

ثالثا: المحاكمة عن بعد تتضمن مساس بحقوق الدفاع.....25

المطلب الثاني: مبررات استخدام تقنية المحادثة المرئية لمحاكمة الجزائية عن بعد 27

الفرع الأول: الاتجاه المؤيد لقنية المحادثة المرئية لمحاكمة الجزائية عن بعد 27

الفرع الثاني: الاتجاه الرافض لقنية المحاكمة المرئية لمحاكمة الجزائية عن بعد 29

الفصل الثاني: مجالات تطبيق المحادثة المرئية عن بعد ومدى تأثيرها على ضمانات المحاكمة العادلة 31

المبحث الأول: إعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد للمحاكمة الجزائية وشروط اللجوء اليها 33

المطلب الأول: الأحكام الإجرائية لإعمال تقنية المحادثة المرئية لمحاكمة الجزائية عن بعد 33

الفرع الأول: استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد أمام قاضي التحقيق (مرحلة التحقيق) 33

الفرع الثاني: استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد أمام قاضي الحكم (أثناء جلسة المحاكمة) 37

المطلب الثاني: شروط اللجوء لتقنية المحادثة المرئية لمحاكمة جزائية عن بعد 40

الفرع الأول: الشروط المنصوص عليها في القانون 15-03 40

أولا: السرية التامة 41

ثانيا: تسجيل التصريحات (الحادثة) على دعامة 42

ثالثا: تدوين التصريحات تدوين التصريحات.....42

رابعا: موافقة المتهم المحبوس والنيابة العامة 42

الفرع الثاني: الشروط المحددة في القانون 20-04.....43

المبحث الثاني: ضمانات المحاكمة الجزائية عن بعد في قطاع العدالة 46

المطلب الأول: ضمانات المحاكمة الجزائية عن بعد في مرحلة التحقيق.....46

الفرع الأول: تكريس تقنية المحادثة المرئية عن بعد لمبدأ حق الدفاع.....46

الفرع الثاني: تكريس تقنية المحادثة المرئية عن بعد لسرية إجراءات التحقيق.....48

المطلب الثاني: ضمانات المحاكمة الجزائية عن بعد في مرحلة المحاكمة: 49

الفرع الأول: تكريس تقنية المحادثة المرئية عن بعد لمبدأ العلنية: 49

الفرع الثاني: تكريس تقنية المحادثة المرئية عن بعد لمبدأ الوجاهية.....50

خاتمة.....53

قائمة المراجع 57

الفهرس 62

ملخص

إن استعمال هذه التقنية بكل سريع، يعود أساس استخدام المحادثات المرئية عن بعد في قطاع العدالة على المستوي الدولي، إلى الاتفاقية الأوروبية التي اقرها الاتحاد الأوروبي في 30نوفمبر 2000، المعدلة للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المنعقدة سنة1959، أما على صعيد القوانين الوطنية الداخلية فان الأساس القانوني موجود في قوانين عدة دول استخدمت هذه التقنية فقد اقر القانون الجزائري هذه التقنية بموجب القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة الذي كرس التقنية بشكل عام دون التعرض لكيفيات تطبيقها ميدانيا، وفي سبيل حسن سير العدالة خطى المشرع الجزائري خطوة كبيرة بتعديله الأخير لقانون 15-03 بموجب الأمر رقم 20-04 بسبب الانتشار الواسع للفيروس المتجدد كوفيد 19.

يخضع استخدام هذه التقنية إلى جملة من الإجراءات القانونية سواء في مرحلة التحقيق أو المحاكمة والتي استحدثها المشرع في الكتاب الثاني تحت عنوان استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات" احتوى على ثلاث أبوب الباب الأول خاص بأحكام عامة أما الباب الثاني تحت عنوان استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي "اما الباب الثالث بعنوان الثالث "استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة"، أين يلعب المتهم دور مهم بحيث بعدما كانت موافقته اختيارية في ظل القانون 15-03 أصبحت بعد التعديل بموجب الأمر 20-04 إجبارية لتعامل مع الحالات الاستثنائية على سبيل الحصر ما نصت عليه المادة 8 مكرر.

وتبقى تقنية المحادثة المرئية عن بعد في ظل التعديل الاخير لسنة 2020 قد حضت بإضافة العديد من الأحكام التي تنظم إجراءات سير المحاكمة عن بعد بشكل أكثر تفصيلا مما كان عليه في ظل قانون عصرنة العدالة.

Résume

L'utilisation très rapide de cette technologie, base de l'utilisation des conversations visuelles à distance dans le domaine de la justice au niveau international, remonte à la Convention européenne approuvée par l'Union européenne le 30 novembre 2000, modifiant la Convention européenne sur l'aide juridictionnelle. tenue en 1959, quant au niveau des lois nationales internes, la base légale existe Dans les lois de plusieurs pays qui ont utilisé cette technologie, la loi algérienne a homologué cette technologie en vertu de la loi 15-03 relative à la modernisation de la justice, qui a consacré la technologie en général sans exposition aux modalités de son application sur le terrain.n°20-04 en raison de la propagation généralisée du virus renouvelé COVID-19.

L'utilisation de cette technologie est soumise à un certain nombre de procédures judiciaires, que ce soit au stade de l'enquête ou du procès, ce qui a été introduit par le législateur dans le deuxième livre sous le titre « Utiliser les moyens de communication audiovisuels au cours des procédures ». Au stade de l'enquête judiciaire « En ce qui concerne le troisième chapitre intitulé « L'utilisation de la conversation vidéo à distance au stade du procès », où l'accusé joue un rôle important de sorte qu'après son consentement était facultatif en vertu de la loi 15-03 , il est devenu, après la modification de l'ordonnance 20-04, obligatoire pour traiter les cas exceptionnels Hors ce qui est prévu à l'article 8 bis.

Et la technologie du chat vidéo à distance reste au vu du dernier amendement de l'année 2020, qui a entraîné l'ajout de nombreuses dispositions qui encadrent les procédures de conduite du procès à distance de manière plus détaillée qu'elle ne l'était sous la loi de modernisation de la justice.